

بسم الله الرحمن الرحيم

أبواب الطلاق واللعان

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ — باب ما جاء في طلاق السنة

١١٨٥ — حدثنا قتيبة بن سعيد أخبرنا حاد بن زيد عن أيوب،

أبواب الطلاق واللعان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

الطلاق في اللغة حل الوثاق مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك ، وفي الشرع حل عقدة الزوج فقط . وهو موافق لبعض أفراد مدلوله اللغوي . قال إمام الحرمين : هو لفظ جاهلي ورد الشرع بتقريره وطلقت المرأة بفتح الطاء وضم اللام وفتحها أيضاً وهو أفصح وطلقت أيضاً بضم أوله وكسر اللام الثقيلة فإن خففت فهو خاص بالولادة ، والمضارع فيهما بضم اللام والصادر في الولادة طلقا ساكنة اللام فهي طائق فيهما . كذا في فتح الباري . واللعان مصدر لاعن يلاعن ملاءنة ولعانا وهو مشتق من اللعن وهو الطرد والإبعاد لبعدهما من الرحمة أو لبعد كل منهما عن الآخر ولا يجتمعان أبداً . واللعان والإلتمان والملاءنة بمعنى ، ويقال تلاعنا والتعننا ولاعن الحاكم بينهما ، وهو شرعاً عبارة عن شهادات مؤكدة بالإيمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه وحد الزنا في حقها إذا تلاعنا سقط حد القذف عنه وحد الزنا عنها . كذا فسر العلماء الحنفية ، والأصل فيه قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاد إلا أنفسهم، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين) .

باب ما جاء في طلاق السنة

قال الإمام البخاري في صحيحه : طلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع ويشهد شاهدين . قال الحافظ في الفتح : روى الطبري بسند صحيح عن ابن

عن مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عن يُونُسَ بْنِ جَبْرِ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . فَقَالَ : هَلْ تَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرَا جَمْعَهَا .

قَالَ : قُلْتُ : فَيَعْتَدُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ ؟ قَالَ : فَمَهْ . أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ ؟

مسعود في قوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) قال : في الطهر من غير جماع ، وأخرجه عن جمع من الصحابة ومن بعدهم كذلك . قوله (وهي حائض) قيل هذه جملة من المبتدأ والخبر فالطابقة بينهما شرط ، وأجيب بأن الصفة إذا كانت خاصة بالنساء فلا حاجة إليها . كذا في عمدة القارى . (فقال) أى ابن عمر رضى الله عنه (هل تعرف عبد الله بن عمر) إنما قال له ذلك مع أنه يعرفه وهو الذى يخاطبه ليقرره على اتباع السنة وعلى القبول من ناقلها ، وأنه يلزم العامة الإقتداء بمشاهير العلماء فقرره على ما يلزمه من ذلك ، لا أنه ظن أنه لا يعرفه . قاله الحافظ وغيره ، (فإنه) أى عبد الله بن عمر رضى الله عنه (طلق امرأته) اسمها آمنة بنت غفار . قاله النووى في تهذيبه وقيل بنت عمار بفتح العين المهملة وتشديد الميم ووقع في مسند أحمد أن اسمها نوار بفتح النون . قال الحافظ : ويمكن الجمع بأن يكون اسمها آمنة ولقبها النوار انتهى . (فأمره أن يراجعها) وفي رواية أوردها صاحب المشكاة عن الصحيحين : فتغيظ فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القارى : فيه دليل على حرمة الطلاق في الحيض لأنه صلى الله عليه وسلم لا يغضب بغير حرام . (قال قلت) أى قال يونس بن جبیر قلت لابن عمر رضى الله عنه (فيعتد بصيغة المجهول أى يحتسب) قال (أى ابن عمر رضى الله عنه) فه أصله فإ وهو استفهام فيه اكتفاء ، أى فإ يكون إن لم يحتسب ، ويحتمل أن تكون الهاء أصلية . وهى كلمة تقال للرجل أى كف عن هذا الكلام فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك ، قال ابن عبد البر : قول ابن عمر : فه . معناه فأى شيء يكون إذا لم يعتد بها ؟ إنكاراً لقول السائل أيعتد بها ؟ فكأنه قال وهل من ذلك بد (أ رأيت إن عجز واستحق) القائل لهذا الكلام هو ابن عمر رضى الله عنه

١١٨٦ - حدثنا هنادُ أخبرنا وكيْعُ عن سُفْيَانَ ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ ، عن سَالِمٍ ، عن أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي الْخَيْضِ . فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «مُرَهُ فَلْيُرَاجِعْهَا . ثُمَّ لِيُطْلِقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا» .

حديثُ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ عن ابنِ عُمَرَ ، حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وكذلكَ حديثُ سَالِمٍ عن ابنِ عُمَرَ . وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عن ابنِ عُمَرَ ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ ، أَنَّ طَلَّاقَ السَّنَةِ ،

صاحبُ القصة ، ويريد به نفسه وإن أعاد الضمير بلفظ الغيبة ، وقد جاء في رواية لمسلم عن ابنِ عمر : مَالِي لَا أَعْتَدُ بِهَا ؟ وَإِنْ كُنْتُ عَجَزْتُ وَاسْتَحَمَقْتُ . وَقَوْلُهُ أَرَأَيْتَ أَى أَخْبَرَنِي . قَالَ الْخَافِظُ بْنُ حَجَرٍ : قَوْلُهُ أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزْتُ وَاسْتَحَمَقْتُ أَى إِنْ عَجَزْتُ عَنْ فَرْضٍ لَمْ يَقُمْهُ أَوْ اسْتَحَمَقْتُ فَلَمْ يَأْتِ بِهِ يَكُونُ ذَلِكَ عَذْرًا لَهُ ؟ وَقَالَ الْخَطَّاطُ : فِي الْكَلَامِ حَذَفَ أَى أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزْتُ وَاسْتَحَمَقْتُ أَيْسَقُطُ عَنْهُ الطَّلَاقُ حَقُّهُ أَوْ يَبْطُلُهُ عَجْزُهُ ؟ وَحَذَفَ الْجَوَابَ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ . قَوْلُهُ (مُرَهُ فَلْيُرَاجِعْهَا) اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ الرَّجْعَةِ فَذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ . وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُهَذَّبَةِ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ لَوُرُودِ الْأَمْرِ بِهَا . قَالَ الْعَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ . قُلْتُ : وَاحْتِجُّ مِنْ قَالَ بِاسْتِحْبَابِ الرَّجْعَةِ بِأَنْ يُبْتَدَأَ النِّكَاحُ لَا يَجِبُ فَاسْتِدَامَتُهُ كَذَلِكَ . وَالظَّاهِرُ قَوْلُ مَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ لَوُرُودِ الْأَمْرِ بِهَا (ثُمَّ لِيُطْلِقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا) اسْتَدْلُّ بِهِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ طَلَّاقَ الْحَامِلِ سَنَى ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ : أَنَّهُ لَيْسَ بِسَنَى وَلَا بِدَعَى . وَاخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ -- طَاهِرًا -- هَلِ الْمُرَادُ بِهِ انْقِطَاعُ الدَّمِ أَوِ التَّطَهُّرُ بِالْفَسْلِ ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ وَهَمَارِ رَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ . وَالرَّاجِعُ الثَّانِي لَمَّا فِي رِوَايَةٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ . قَالَ : مَرَّ عَبْدُ اللَّهِ فَلْيُرَاجِعْهَا فَإِذَا اغْتَسَلَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا الْآخَرَى فَلَا يَمْسُهَا حَتَّى يَطْلُقَهَا ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَمْسُكَهَا فَلْيَمْسُكَهَا ، قَالَ الْخَافِظُ . قَوْلُهُ (حَدِيثُ يُونُسَ ابْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ هَذَا أَخْرَجَهُ

أَنْ يُطْلَقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَهِيَ طَاهِرٌ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلْسَّنَةِ أَيْضًا . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا تَكُونُ ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ ، إِلَّا أَنْ يُطْلَقَهَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً .

وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ . وَقَالُوا (فِي طَلَاقِ الْحَامِلِ) : يُطْلَقُهَا مَتَى شَاءَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يُطْلَقُهَا عِنْدَ كُلِّ شَهْرٍ تَطْلِيقَةً . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

الاثثة الستة وله طرق وألفاظ قوله (وقال بعضهم : إن طلقها ثلاثا وهي طاهر فإنه يكون للسنة أيضا وهو قول الشافعي وأحمد) قال القاري في المرقاة قال في شرح السنة استدلل الشافعي على أن الجمع بين الطلقات الثلاث مباح ولا يكون بدعة . لأن النبي صلى الله عليه وسلم سأل ركانة بن عبد يزيد حين طلق امرأته البتة ما أردت بها ؟ ولم ينه أن يريد أكثر من واحدة . وهو قول الشافعي ، وفيه بحث فإنه إنما يدل على وقوع الثلاث . وأما على كونه مباحاً أو حراماً فلا انتهى ما في المرقاة . قلت حديث ركانة هذا ضعيف مضطرب كما ستقف فهو لا يصلح أن يحتج به على أن الجمع بين الطلقات الثلاث مباح . ولا على وقوع الثلاث . قال العيني في شرح البخاري : واختلفوا في طلاق السنة فقال مالك : طلاق السنة أن يطلق الرجل امرأته في طهر لم يمسه فيه تطليقة واحدة ثم يتركها حتى تنقضي العدة برؤية أول الدم من الحيضة الثالثة وهو قول الليث والأوزاعي وقال أبو حنيفة : هذا أحسن من الطلاق . وله قول آخر وهو ما إذا أراد أن يطلقها ثلاثا طلقها عند كل طهر طلقة واحدة من غير جماع . وهو قول الثوري وأشهب وزعم المرغيناني أن الطلاق على ثلاثة أوجه عند أصحاب أبي حنيفة حسن وأحسن وبدعي . فالأحسن أن يطلقها وهي مدخول بها تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي العدة . والحسن وهو طلاق السنة وهو أن يطلق المدخول بها ثلاثا في ثلاثة أطهار . والمدعي أن يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة أو ثلاثا في طهر واحد فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصياً . انتهى كلام العيني .

٢ - باب ما جاء في الرجل طلق امرأته البتة

١١٨٧ - حدثنا هنادُ أخبرنا قميصة عن جرير بن حازم ، عن الزبير بن سَعْدٍ ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَّانَةَ ، عن أَبِيهِ ، عن جَدِّهِ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي الْبَتَّةَ . فَقَالَ « مَا أَرَدْتَ بِهَا » ؟ قُلْتُ : وَاحِدَةً . قَالَ « وَاللَّهِ ؟ » قُلْتُ وَاللَّهِ ! قَالَ « فَهُوَ مَا أَرَدْتَ » . هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

باب ما جاء في الرجل طلق امرأته البتة

قوله : (عن الزبير بن سعد) كذا في النسخ الموجودة الزبير بن سعد وفي سنن أبي داود وسنن ابن ماجه الزبير بن سعيد . وكذلك في الخلاصة والميزان والتقريب فهو الصحيح . قال الذهبي في الميزان في ترجمته : روى عباس عن ابن معين ثقة . وقال في موضع آخر ليس بشيء . وقال النسائي ضعيف . وهو معروف بحديث في طلاق البتة . وقال في التقريب ابن الحديث (عن عبد الله ابن يزيد بن ركانة) بضم الراء وهو عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة وكذلك وقع في سنن أبي داود وسنن ابن ماجه وقال الحافظ في التقريب : قد ينسب إلى جده وقال هو ابن الحديث . وقال الذهبي في الميزان في ترجمته : قال العقيلي لإسناده مضطرب ولا يتابع على حديثه ، وساق حديث جرير بن حازم عن الزبير بن سعيد المطلبي عن عبد الله عن أبيه عن جده أنه طلق امرأته البتة الحديث والشأنى عن عمه عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجمير أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته البتة . قال الذهبي : كأنه أراد بقوله عن جده الجد الأعلى وهو ركانة انتهى . (عن أبيه) أى علي بن يزيد بن ركانة . قال في الخلاصة علي بن يزيد بن ركانة المطلبي عن أبيه وجده . وعنه ابنه عبد الله ومحمد وثقه ابن حبان . وقال البخاري لم يصح حديثه (عن جده) أى ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي من سلسلة الفتوح ثم نزل المدينة ومات في أول خلافة معاوية . قوله : (إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي الْبَتَّةَ) بهمزة وصل أى قال أنت طالق البتة . من البت بمعنى القطع واسم امرأته سهيمة كما وقع في رواية لأبي داود (قال فهو ما أردت) وفي رواية لأبي داود فردها إليه . قال الخطابي فيه بيان أن طلاق البتة

وَقَدْ اِخْتَلَفَ اَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ اَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرُهُمْ
 فِي طَلَاقِ الْبَيْتَةِ . فَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ جَعَلَ الْبَيْتَةَ وَاحِدَةً .
 وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ جَعَلَهَا ثَلَاثًا .
 وَقَالَ بَعْضُ اَهْلِ الْعِلْمِ . فِيهِ نِيَّةُ الرَّجُلِ إِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً ،
 وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ ، وَإِنْ نَوَى ثِنْتَيْنِ لَمْ تَكُنْ إِلَّا وَاحِدَةً . وَهُوَ
 قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَاهْلِ الْكُوفَةِ .

واحدة إذا لم يرد بها أكثر من واحدة ، وأنها رجعية غير بائن انتهى . قل القاضي
 رحمه الله في الحديث فوائد : منها — الدلالة على الزوج مصدق باليمين فيما يدعيه
 ما لم يكذبه ظاهر اللفظ . ومنها — أن البتة مؤثرة في عدد الطلاق إذ لو لم يكن
 لما حلفه بأنه لم يرد إلا واحدة وأن من توجه عليه يمين خلف قبل أن يحلفه الحاكم
 لم يعتبر حلفه . إذ لو اعتبر لاقتصر على حلفه الأول ولم يحلفه ثانياً . ومنها —
 أن ما فيه احتساب للحاكم له أن يحكم فيه من غير مدع انتهى . قوله (هذا حديث
 لا نعرفه إلا من هذا الوجه) قال المنذرى : في إسناده الزبير بن سميذ الهاشمي
 وقد ضعفه غير واحد ، وذكر الترمذى أيضاً عن البخارى أنه مضطرب فيه ،
 تارة قيل فيه ثلاثاً وتارة قيل فيه واحدة . وأصححه أنه طلقها البتة وأن الثلاث
 ذكرت فيه على المعنى . وقال أبو داود حديث نافع بن عجير حديث صحيح . وفيما
 قاله نظر فقد تقدم عن الإمام أحمد بن حنبل أن طرده ضعيفة وضعفه أيضاً البخارى
 وقد وقع الاضطراب في إسناده ومنتها انتهى كلام المنذرى . قوله (فروى عن
 عمر بن الخطاب أنه جعل البتة واحدة) قال العيني في شرح البخارى : وقد اختلف
 العلماء في قول الرجل : أنت طالق البتة . فذكر ابن المنذر عن عمر رضى الله عنه
 أنها واحدة ، وإن أراد ثلاثاً فهي ثلاث . وهذا قول أبي حنيفة والشافعى .
 وقالت طائفة : البتة ثلاث . روى ذلك عن علي وابن عمر وابن المسيب وعروة
 والزهري وابن أبي ليلى ومالك والأوزاعى وأبي عبيد انتهى كلام العيني . وقال
 القارى في المرقاة : طلاق البتة عند الشافعى واحدة رجعية وإن نوى بها اثنتين
 أو ثلاثاً فهو ما نوى . وعند أبي حنيفة واحدة بائنة ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث .
 وعند مالك ثلاث انتهى كلام القارى . (وروى عن علي أنه جعلها ثلاثاً) وهو

وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ (فِي الْبَيِّنَةِ) : إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا فَهِيَ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً ، بِمِلْكِ الرَّجْمَةِ . وَإِنْ نَوَى ثِنْتَيْنِ فَثِنْتَانِ . وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ .

٣ — بَابُ مَا جَاءَ فِي (أَمْرِكَ بِيَدِكَ)

١١٨٨ — حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ . أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ . أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ : قُلْتُ لِأَيُّوبَ : هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ أَحَدًا قَالَ فِي (أَمْرِكَ بِيَدِكَ) إِنَّهَا ثَلَاثٌ إِلَّا الْحَسَنَ ؟ فَقَالَ : لَا إِلَّا الْحَسَنَ . ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ غَفْرًا إِلَّا مَا حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ كَثِيرِ مَوْلَى بَنِي سَعْدَةَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « ثَلَاثٌ » .

مروى عن ابن عمر وابن المسيب وعروة والزهرى وغيرهم كما عرفت آنفاً وقال بعض أهل العلم فيه نية الرجل إن نوى واحدة فواحدة ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث ، وإن نوى اثنتين لم تكن إلا واحدة . وهو قول الثورى وأهل الكوفة) وهو قول أبى حنيفة رحمه الله . قال فى شرح الوقاية من كتب الحنفية قد ذكر فى أصول الفقه أن لفظ المصدر واحد لا يدل على العدد . فالثلاث واحد اعتبارى من حيث أنه مجموع فتصح نيته . وأما الاثنان فى الحرة فعدد محض لا دلالة للفظ المفرد عليه انتهى .

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَمْرِكَ بِيَدِكَ

لأعلم أنه إذا جعل الرجل أمر امرأته بيدها وقال أمرك بيدك . فإن اختارته ولم تفارقه بل قرت عنده فليس ذلك بطلاق بالاتفاق ، وأما إذا فارقه واختارت نفسها فهو طلاق . وستقف على ما فيه من اختلاف أهل العلم . قوله (اللهم غفرًا) بفتح الغين المعجمة هو منصوب على المصدر أى اغفر غفرًا . قال بعض العلماء : طلب المغفرة من الله تعالى لأنه جعل سماع هذا القول مخصوصاً بالحسن ، يعنى أنه سمع من قتادة أيضاً مثله انتهى . وقال بعضهم : يحتمل أنه كان سماعه من الحسن

قال أيوب : فَلَقِيتُ كَثِيرًا مَوْلَى بَنِي سَمُرَةَ فَسَأَلْتُهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ .
 فَرَجَعْتُ إِلَى قَتَادَةَ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ : نَسِيَ . هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ
 لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ . وَسَأَلْتُ
 مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ
 زَيْدٍ بِهَذَا . وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوفًا .
 وَلَمْ يَعْرِفْ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ نَضْرِ حَافِظًا ،
 صَاحِبَ حَدِيثٍ .

على الجزم واليقين ، فلذا قاله جزماً بل حصراً . ولم يكن سماعه من قتادة بهذه
 الرتبة فذكره بعد طلب المغفرة من الله تعالى بسبب أن يكون فيه شيء من السهو
 والغفلة انتهى . كذا في حاشية النسخة الأحمدية . قلت : والظاهر عندي أنه كان
 ينبغى لأيوب أن يقول في جواب حماد بن زيد لا إلا الحسن وفيه حديث مرفوع
 لكنّه غفل عن ذكر الحديث المرفوع ، ثم تذكر على الفور فاستغفروا قال اللهم
 غفرا إلا ما حدثني . . . قتادة عن كثير الخ . والله تعالى أعلم . (عن كثير مولى
 بني سمرة) قال في تهذيب التهذيب كثير بن أبي كثير البصري مولى عبد الرحمن
 ابن سمرة قال العجلي : تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات . قوله (عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ثلاث) أي إذا قال الرجل لامرأته أملك يديك فاخترت
 نفسها فهي ثلاث (فسألته) أي فسألت كثيرا عن هذا الحديث أي سأله إنك
 حدثت قتادة بهذا الحديث (فلم يعرفه) وفي رواية أبي داود قال أيوب فقدم
 علينا كثير . فسألته فقال : ما حدثت بهذا قط (فأخبرته) أي فأخبرت قتادة
 بما قال كثير (فقال) أي قتادة (نسي) أي كثير . وفي رواية أبي داود فقال :
 بلى ولكنّه نسي . اعلم أن إنكار الشيخ أنه حدث بذلك إن كان على طريقة
 الجزم كما وقع في رواية أبي داود فلا شك أنه علة قاذحة ، وإن لم يكن على طريقة
 الجزم بل عدم معرفة ذلك الحديث بدون تصريح بالإنكار كما في رواية الترمذي
 فليس ذلك بما يعد قاذحاً في الحديث كما تقرر في أصول الحديث . قوله (ولم
 يعرف حديث أبي هريرة مرفوعاً) والحديث أخرجه أبو داود وسكت عنه ،
 وذكر المنذري كلام الترمذي وأقره وأخرجه أيضاً النسائي وقال هذا حديث

وَقَدْ اَخْتَلَفَ اَهْلُ الْعِلْمِ فِي (أَمْرِكَ بِيَدِكَ) فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: هِيَ وَاحِدَةٌ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: الْقَضَاءُ مَا قَضَتْ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِذَا جَعَلَ أَمْرَهَا بِيَدِهَا وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ وَقَالَ: لَمْ أَجْعَلْ أَمْرَهَا بِيَدِهَا إِلَّا وَاحِدَةً، اسْتَحْلِفَ الزَّوْجُ وَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ.

منكر. (وكان علي بن نصر حافظاً صاحب حديث) لعل الترمذي أراد بقوله هذا أن علي بن نصر روى هذا الحديث مرفوعاً وكان ثقة حافظاً وروايته مرفوعاً زيادة وزيادة الثقة الحافظ مقبولة والله تعالى أعلم قوله (فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود: هي واحدة وهو قول غير واحد من أهل العلم من التابعين ومن بعدهم) يعني إذا قال رجل لامرأته أمرك بيدك ففارقته فهي طليقة واحدة. ولم يصرح الترمذي بأن هذه الوحدة بائنة أو رجعية. وعند زيد بن ثابت رضى الله عنه: هي واحدة رجعية. روى محمد في موطأه عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت أنه كان جالساً عنده فأناه بعض بني أبي عتيق وعييناه تدمعان. فقال له: ما شأنك؟ فقال ملكك امرأتى أمرها بيدها ففارقتنى فقال: ما حملك على ذلك؟ قال: القدر قال له زيد بن ثابت: ارتجعهما إن شئت فإنما هي واحدة، وأنت أملك بها. وقال الإمام محمد بعد هذه الرواية هذا عندنا على ما نوى الزوج فإن نوى واحدة فواحدة بائنة وهو خاطب من الخطاب. وإن نوى ثلاثاً فثلاث. وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا انتهى كلامه. قوله (وقال عثمان بن عفان وزيد بن ثابت القضاء ما قضت) أى الحكم ما نوت من رجعية أو بائنة واحدة أو ثلاثاً لأن الأمر مفوض إليها. وهو قول علي بن أبي طالب رضى الله عنه كما صرح به الإمام محمد في موطأه. وقد عرفت قول زيد بن ثابت لبعض بني أبي عتيق: ارتجعهما إن شئت فإنما هي واحدة الخ. فلعل عن زيد بن ثابت روايتين

وَذَهَبَ سَفِيَانُ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدُ اللَّهِ . وَأَمَّا مَالِكُ
ابْنُ أَنَسٍ فَقَالَ : الْقَضَاءُ مَا قَضَتْ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَأَمَّا إِسْحَاقُ فَذَهَبَ
إِلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ .

والله تعالى أعلم . وقال ابن عمر : إذا جعل أمرها بيدها وطلقت نفسها ثلاثاً
وأنكر الزوج (وقال لم أجعل أمرها بيدها إلا في واحدة استحلّف الزوج وكان
القول قوله مع يمينه) روى الإمام محمد في موطأه عن ابن عمر أنه كان يقول
إذا ملك الرجل امرأته أمرها بالقضاء ما قضت إلا أن ينكر عليها فيقول لم أرد
إلا تطليقة واحدة فيحلف على ذلك ويكون أملك بها في عدتها (وذهب سفيان
وأهل الكوفة إلى قول عمر وعبد الله) وتقدم قول أبي حنيفة وأصحابه (وأما مالك
ابن أنس فقال القضاء ما قضت) وروى مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه أن رجلاً من ثقيف ملك امرأته أمرها فقالت : أنت الطلاق ؟ فسكت ،
ثم قالت : أنت الطلاق ؟ فقال : بفك الحجر ثم قالت أنت الطلاق ، فقال بفك
الحجر فاقتصا إلى مروان بن الحكم فاستحلّفه ما ملكتها إلا واحدة وردها إليه .
قال مالك : قال عبد الرحمن فكان القاسم يمجبه هذا القضاء ويراه أحسن ما سمع
في ذلك وأحبه إلى انتهى ما في الموطأ . قال الشيخ سلام الله في المحلى في شرح
الموطأ : قوله وهذا أحسن أى كون القضاء ما قضت ، إلا أن ينكرها الزوج ،
أحسن ما سمعت في التي يجعل أمرها بيدها أو يملك أمرها وهي المملكة . فلو
قالت طلقت نفسي ثلاثاً ، وقال : ما أردت ذلك بل أردت تملكى لك نفسك
طلقة أو طلقين مثلاً فالقول له بخلاف ما لو قال : ما أردت بالتملك لك شيئاً
أبدأ فلا يتبطل قوله ، بل يقع ما أوقعت هذا في المملكة . وأما الخيرة فإذا اختارت
نفسها يقع عنده ثلاث ، وإن أنكرها الزوج . هذا تفصيل مذهب مالك كما
ذكره ابن أبي زيد وعند أبي حنيفة يقع في أمرك بيدك على ما نوى الزوج فإن
واحدة فواحدة بائنة . وإن ثلاثاً فثلاث . وفي اختياري يقع واحدة بائنة .
وإن نوى الزوج ثلاثاً . وعند الشافعي يقع رجعية في المملكة والخيرة كليهما .
وهو قول عبد الله بن مسعود انتهى ما في المحلى (وهو قول أحمد) ولم يذكر
الترمذي قول الشافعي وقد عرفت قوله آنفاً ، وهو أنه يقع عنده رجعية في
المملكة والخيرة كليهما .

٤ - بابُ مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ

١١٨٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ .
أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَنْشُورٍ ، عَنْ
عَائِشَةَ قَالَتْ : خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاخْتَرْنَاهُ . أَفْكَانَ طَلَاقًا ؟ .
١١٨٩ - حَدَّثَنَا بَنْدَارٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ . أَخْبَرَنَا
سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي الضُّحَى ، عَنْ مَنْشُورٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ،
بِمِثْلِهِ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْخِيَارِ .

١ باب ما جاء في الخيار

المراد به التخيير وهو جعل الطلاق إلى المرأة فإن لم تتمثل فلا شيء عليها
قاله العميني . قوله (خيرنا) وفي رواية مسلم خير نساءه (أفكان طلاقا) استفهام
لإنكار أي لم يكن طلاقا لأنهن اخترن النبي صلى الله عليه وسلم . قوله (هذا
حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة . قوله (واختلف أهل العلم في الخيار الخ)
قال الحافظ في الفتح : ويقول عائشة رضي الله عنها يقول جمهور الصحابة والتابعين
وفقهاء الأمصار ، وهو أن من خير زوجته فاختارته لا يقع عليه بذلك طلاق .
لكن اختلفوا فيما إذا اختارت نفسها هل يقع طلاقا واحدة رجعية أو بائنا
أو يقع ثلاثا . وحكى الترمذي عن علي إن اختارت نفسها فواحدة بائنة وإن
اختارت زوجها فواحدة رجعية وعن زيد بن ثابت إن اختارت نفسها ثلاثا ،
وإن اختارت زوجها فواحدة بائنة . وعن عمرو ابن مسعود : إن اختارت
نفسها فواحدة بائنة وعنهما رجعية ، وإن اختارت زوجها فلا شيء . ويؤيد
قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير ترديد بين شيئين ، فلو كان اختيارها
لزوجها طلاقا لاحتدأ فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق واختيارها
لزوجها بمعنى البقاء في العصمة . وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق زاذان : قال
كنا جلوسا عند علي فسئل عن الخيار فقال : سألتني عنه عمر . فقالت : إن اختارت
نفسها فواحدة بائنة ، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية . قال ليس كما قلت .
إن اختارت زوجها فلا شيء . قال فلم أجد بدا من متابعتها ، فلما وليت رجعت إلى

فَرَوَى عَنْ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُمَا قَالَا : إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسُهَا ،
فَوَاحِدَةً بَائِنَةً . وَرَوَى عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا أَيْضًا : وَاحِدَةٌ يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ ،
وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَلَا شَيْءَ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ اخْتَارَتْ
نَفْسُهَا فَوَاحِدَةً بَائِنَةً . وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةٌ يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ .

ما كنت أعرف . قال علي وأرسل عمر إلى زيد بن ثابت فقال فذكر مثل ما حكاه
عنه الترمذى . وأخرج ابن أبي شيبة من طرق عن علي نظير ما حكاه عنه زاذان
من اختياره . وأخذ مالك بقول زيد بن ثابت واحتج بعض أتباعه لكونها إذا
اختارت نفسها يقع ثلاثا بأن معنى الخيار بت أحد الأمرين ، إما الأخذ وإما الترك
فلو قلنا إذا اختارت نفسها تكون طلاق رجعية لم يعمل بمقتضى اللفظ لأنها تكون
بعد في أسر الزوج ، وتكون كمن خير بين شيئين فاختر غيرهما . وأخذ أبو حنيفة
بقول عمر وابن مسعود فيما إذا اختارت نفسها . فواحدة بائنة ولا يرد عليه
إلا لإيراد السابق . وقال الشافعى : التخيير كناية فإذا خير الزوج امرأته وأراد
بذلك تخييرها بين أن تطلق منه وبين أن تستمر في عصمته فاخترت نفسها
وأرادت بذلك الطلاق طلقت . فلو قالت لم أرد باختيار نفسى الطلاق صدقت .
ويؤخذ من هذا أنه لو وقع التصريح فى التخيير بالتطليق أن الطلاق يقع جزما .
نبه على ذلك شيخنا حافظ الوقت أبو الفضل العراقى فى شرح الترمذى ، ونبيه
صاحب الهداية من الحنفية على اشتراط ذكر النفس فى التخيير . فلو قال مثلا :
اخترارى . فقالت : اخترت لم يكن تخييراً بين الطلاق وعدمه . وهو ظاهر لكن
محله الإطلاق . فلو قصد ذلك بهذا اللفظ ساخ . وقال صاحب الهداية أيضاً : إن
قال اختارى ينوى به الطلاق فلها أن تطلق نفسها ويقع بائناً . فلو لم ينو فهو
باطل . وكذا لو قال : اختارى فقالت اخترت . فلو نوى فقالت اخترت نفسى
وقعت طلاق رجعية . وقال الخطابى : يؤخذ من قول عائشة . فاخترناه فلم يكن
ذلك طلاقاً ، أنها لو اختارت نفسها لكان ذلك طلاقاً . ووافقه القرطبى فى المفهوم
فقال فى الحديث : إن المرأة إذا اختارت نفسها . أن نفس ذلك الاختيار يكون
طلاقاً من غير احتياج إلى نفاق بلفظ يدل على الطلاق . قال وهو مقتبس من
مفهوم قول عائشة المذكور . قال الحافظ لكن ظاهر الآية أن ذلك بمجرد

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : إِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةً . وَإِنْ اخْتَارَتْ
نَفْسَهَا ثَلَاثًا . وَذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مِنْ بَعْدِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ
وَأَهْلِ الْكُوفَةِ . وَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، فَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا لَا سُكْنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةً

١١٩١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ :
قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ : طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا سُكْنَى لَكَ وَلَا نَفَقَةٌ .
قَالَ مُغِيرَةُ : فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ : قَالَ عُمَرُ : لَا نَدْعُ كِتَابَ
اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ ، لَا نَدْرِي أَحْفَظْتَ أَمْ
نَسِيتِ . وَكَانَ عُمَرُ يَجْعَلُ لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ . أَنبَأَنَا حُصَيْنٌ وَإِسْمَاعِيلُ وَمُجَالِدٌ .
قَالَ هُشَيْمٌ : وَأَخْبَرَنَا دَاوُدُ أَيْضًا عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ

لَا يَكُونُ طَلَاقًا بَلْ لَا يَدُ مِنْ إِنْشَاءِ الزَّوْجِ الطَّلَاقِ لِأَنَ فِيهَا فِتْنَتَانِ أُمْتَمَكُن
وَأَسْرَحَكُنْ أَيْ بَعْدَ الْإِخْتِيَارِ وَدَلَالَةِ الْمَنْطُوقِ مُقَدِّمَةً عَلَى دَلَالَةِ الْمَفْهُومِ انْتَهَى
مَا فِي فَتْحِ الْبَارِي .

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا لَا سُكْنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةً

قَوْلُهُ : (طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا) وَفِي رِوَايَةٍ فَبِعَتْ إِلَيْهَا بِتَطْلِيقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ لَهَا
(لَا سُكْنَى لَكَ وَلَا نَفَقَةٌ) اسْتَدْلِلَ بِهِ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوقَةَ ثَلَاثًا
لَا سُكْنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةً (فَذَكَرْتُهُ) أَيْ حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتُ قَيْسٍ (لِإِبْرَاهِيمَ)
هُوَ النَّخَعِيُّ (فَقَالَ) أَيْ لِإِبْرَاهِيمَ (لَا نَدْعُ) بِفَتْحِ الدَّالِ أَيْ لَا نَتْرِكُ (كِتَابَ اللَّهِ
وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا) سَيَأْتِي بَيَانُ مَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا (بِقَوْلِ امْرَأَةٍ
لَا نَدْرِي أَحْفَظْتَ أَمْ نَسِيتِ فَكَانَ عُمَرُ يَجْعَلُ لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ) اسْتَدْلِلَ بِهِ مِنْ

ابنة قَيْسٍ فَسَأَلَتْهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا ،
قَالَتْ : طَلَقَهَا زَوْجُهَا ابْنَةُ . فَخَاصَمَتْهُ فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ ، فَلَمْ يَجْعَلْ
لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ .

وَفِي حَدِيثِ دَاوُدَ قَالَتْ : وَأَمَرَ نِيَّ أَنْ أُعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ .
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ الْحَسَنُ
الْبَصْرِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَالشَّعْبِيُّ . وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .
وَقَالُوا : لَيْسَ لِلْمُطَلَّقةِ سَكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ ، إِذَا لَمْ يَمْلِكْ زَوْجُهَا الرِّجْعَةَ . وَقَالَ
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنْهُمْ عُمَرُ وَعَبْدُ اللَّهِ :
إِنَّ الْمُطَلَّقةَ ثَلَاثًا ، لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ
الْكُوفَةِ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَهَا السُّكْنَى وَلَا نَفَقَةَ لَهَا . وَهُوَ قَوْلُ
مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنَّمَا جَعَلْنَا لَهَا

قَالَ إِنْ لِلْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى . قَوْلُهُ : (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) أَخْرَجَ
حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ الْجَمَاعَةُ بِالْأَفَاضِ مُخْتَصِرًا وَمُطَوَّلًا . قَوْلُهُ (وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ
أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَالشَّعْبِيُّ وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ
وَقَالُوا : لَيْسَ لِلْمُطَلَّقةِ سَكْنَى وَلَا نَفَقَةُ إِذَا لَمْ يَمْلِكْ زَوْجُهَا الرِّجْعَةَ) وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ
بْنِ دِينَارٍ وَطَاوُسٍ وَعُكْرَمَةَ وَإِبْرَاهِيمَ فِي رِوَايَةٍ ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ كَذَا فِي عَمْدَةِ
الْقَارِي . (وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عُمَرُ
وَعَبْدُ اللَّهِ : إِنَّ الْمُطَلَّقةَ ثَلَاثًا لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ) وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ
الْكُوفَةِ) وَهُوَ قَوْلُ حَمَّادٍ وَشَرِيحٍ وَالنَّخَعِيِّ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَابْنِ شَبْرَمَةَ وَالْحَسَنُ بْنُ
صَالِحٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ (وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَهَا السُّكْنَى
وَلَا نَفَقَةُ لَهَا وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَالشَّافِعِيِّ) وَهُوَ قَوْلُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ وَأَبِي عُبَيْدَةَ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّ لَهَا النَّفَقَةَ دُونَ
السُّكْنَى حَكَاهُ الشُّوْكَانِيُّ فِي النَّيْلِ . وَاحْتِجَ الْأَوَّلُونَ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ الْمَذْكُورِ
فِي الْبَابِ وَهُوَ نَصٌّ صَحِيحٌ صَرِيحٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ :
قِصَّةُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رُوِيَتْ مِنْ وَجْهِهِ صَحَّاحٌ مُتَوَاتِرَةٌ أَنْتَهَى . وَاحْتِجَ مِنْ قَالَ

السُّكْنَى بِكِتَابِ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ) . قَالُوا : هُوَ الْبُذَاءُ ، أَنْ تَبْذُو عَلَى أَهْلِهِنَّ ،

إِنْ لَهَا النِّفَقَةُ وَالسُّكْنَى بِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا نَتْرِكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا بِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَدْرِي حَفِظَتْ أَوْ نَسِيتْ لَهَا السُّكْنَى وَالنِّفَقَةُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ) وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَلَفْظُهُ قَالَ : قَالَ عُمَرُ لَهَا إِنْ جِئْتَ بِشَاهِدَيْنِ يَشْهَدَانِ أَنَّهَا سَمِعَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِلَّا لَمْ نَتْرِكْ كِتَابَ اللَّهِ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ . قَالُوا فَظَهَرَ أَنَّ حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ مُخَالَفٌ لِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ . وَأَجِيبُ بِأَنْ أَقُولَ بِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِكِتَابِ اللَّهِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ فَإِنَّ الَّذِي فَهِمَهُ السَّلَفُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى (لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ) فَهُوَ مَا فَهَمْتُهُ فَاطِمَةُ مِنْ كَوْنِهِ فِي الرَّجْعِيَةِ أَقُولُهُ فِي آخِرِ الْآيَةِ (لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) لِأَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يَرْجَى لِإِحْدَائِهِ هُوَ الرَّجْعَةُ لَا سِوَاهُ . وَهُوَ الَّذِي حَكَاهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ قَتَادَةَ وَالْحَسَنِ وَالسَّيِّدِي وَالضَّحَّاكَ وَلَمْ يَحْكُ عَنْ أَحَدٍ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُ . قَالَ الشُّوْكَانِيُّ : وَلَوْ سَلِمَ الْعُمُومُ فِي الْآيَةِ لَسَكَانَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ مُخَالَفٌ لَهُ وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ أَنَّ الْعَمَلَ بِهِ لَيْسَ بِتَرْكِ لِكِتَابِ الْعَزِيزِ كَمَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فَإِنْ قُلْتَ إِنَّ قَوْلَهُ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ حَفِظَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا مِنَ السُّنَّةِ ، يَخَالَفُ قَوْلَ فَاطِمَةَ لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ مِنَ السُّنَّةِ كَمَا لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ . قُلْتَ صَرَحَ الْأَثَمَةُ بِأَنَّهُ لَمْ يَشِبْتَ شَيْءٌ مِنَ السُّنَّةِ يَخَالَفُ قَوْلَ فَاطِمَةَ . وَمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَهَا السُّكْنَى ، النِّفَقَةُ . فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ . وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ السُّنَّةُ بِيَدِ فَاطِمَةَ قَطْعًا . وَأَيْضًا تِلْكَ الرِّوَايَةُ عَنْ عُمَرَ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَمَوْلَاهُ بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ بَسْتَنَيْنِ . فَإِنْ قُلْتَ : قَالَ ، صَاحِبُ الْعَرَفِ الشَّدَائِي إِنَّ النَّخَعِيَّ لَا يَرْسُلُ إِلَّا صَحِيحًا كَمَا فِي أَوَائِلِ التَّهْمِيدِ أَنْتَهَى . قُلْتَ قَالَ الْحَافِظُ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ : وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ صَحَّحُوا مَرَاثِيلَهُ . وَخَصَّ الْبَيْهَقِيُّ ذَلِكَ بِمَا أَرْسَلَهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنْتَهَى . (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّمَا جَعَلْنَا لَهَا) أَيْ لِلطَّلَاقِ ثَلَاثًا (السُّكْنَى بِكِتَابِ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ) قَوْلُهُ تَعَالَى بِتَمَامِهِ هَكَذَا (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا

(٢٣) — تحفة الأحراد — (٤)

واعتلَّ بِأَنَّ فَاطِمَةَ ابْنَةَ قَيْسٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
السُّكْنَى ، لِمَا كَانَتْ تَبْذُرُ عَلَى أَهْلِهَا .

قال الشَّافِعِيُّ : وَلَا نَفَقَةَ لَهَا . لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
في قصة حديث فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ .

طلقتم النساء فطلقوهن اعدتهن ، وأحصوا العدة ، وانقوا الله ربكم لا تخرجوهن
من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . وتلك حدود الله . ومن
يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه . لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً . فإذا
بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف (الخ والظاهر أن قوله
تعالى هذا للطلقات الرجعية ، فاستدلال الشافعي به على أن للنفقة ثلاثا السكني
على نظر فتفكر) قالوا هو . . البذاء أن تبذر على أهلها) قال في القاموس
البذي كرضى الرجل الفاحش وهي بالبذاء وقد بذو بذاء وبذاة وبذوت عليهم
وأبذيتهم من البذاء وهو الكلام القبيح انتهى . وقال في تفسير الخازن قال
ابن عباس : الفاحشة المبينة بذاتها على أهل زوجها . فيحل إخراجها لسوء
خلفها . وقيل أراد بالفاحشة أن تزني فتخرج لإقامة الحد عليها ثم ترد إلى منزلها .
ويروى ذلك عن ابن مسعود انتهى . (واعتلَّ بِأَنَّ فَاطِمَةَ ابْنَةَ قَيْسٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا
النبي صلى الله عليه وسلم السكني لما كانت تبذر على أهلها) وفي رواية للبخاري
وغيره : أن عائشة عابت ذلك أشد العيب وقالت إن فاطمة كانت في مكان
وحش خفيف على ناحيتها ، فلذلك أرخص لها رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وهذه الرواية تدل على أن سبب الإذن في انتقال فاطمة أنها كانت في مكان وحش
وقد وقع في رواية لأبي داود : إنما كان ذلك من سوء الخلق (قال الشافعي :
ولا نفقة لها لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة حديث فاطمة بنت قيس)
فذهب الشافعي أن المطلقة ثلاثا لها السكني بكتاب الله تعالى ولا نفقة لها
بحديث فاطمة بنت قيس . والكلام في هذه المسألة طويل فعليك بالمطولات .

٦ - باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح

١١٩١ - حدثنا أحمد بن منيع . أخبرنا هشيم أخبرنا عامر الأحمول

عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تذر لابن آدم فيما لا يملك ، ولا عتق له فيما لا يملك ، ولا طلاق له فيما لا يملك » . وفي الباب عن علي ومعاذ بن جبل وجابر وابن عباس وعائشة . حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن صحيح . وهو

باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح

قوله : (لا تذر لابن آدم فيما لا يملك) أى لا صحة له فلو قال : لله على أن أعتق هذا العبد . ولم يكن مملوكه وقت النذر لم يصح النذر . فلو مملوكه بعد هذا لم يعتق عليه . كذا نقل القارى عن بعض العلماء الحنفية (ولا عتق له) أى لابن آدم (ولا طلاق له فيما لا يملك) وزاد أبو داود . ولا بيع إلا فيما لك . قوله : (وفي الباب عن علي) أخرجه ابن ماجه مرفوعاً عن جوير عن الضحاك عن النزال ابن سبرة عنه مرفوعاً بلفظ : لا طلاق قبل النكاح وجوير ضعيف . كذا في نصب الراية . وقال الحافظ في فتح البارى : أخرج البيهقي وأبو داود من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش أنه سمع خاله عبد الله بن أبي أحمد بن جمش يقول ، قال علي بن أبي طالب : حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا طلاق إلا من بعد نكاح ولا يتم بعد احتلام . الحديث لفظ البيهقي . ورواية أبي داود مختصرة وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن علي مطولاً . وأخرجه ابن ماجه مختصراً وفي سنده ضعف . (ومعاذ) بن جبل أخرجه الحاكم عن طاوس عن معاذ مرفوعاً وهو منقطع . وله طريق أخرى عند الدارقطني عن سعيد بن المسيب عن معاذ مرفوعاً وهي منقطعة أيضاً ، وفيها يزيد بن عياض وهو متروك . وزاد الدارقطني في هذه الطريق : ولو سميت المرأة بعينها . كذا في التلخيص ونصب الراية . (وجابر) أخرجه الحاكم قال الحافظ في التلخيص : وله طرق عنه يمتنها في تعليق التعليق . وقد قال الدارقطني : الصحيح مرسل ليس فيه جابر (وابن عباس) أخرجه الحاكم وهو ضعيف . وله طريق أخرى عند الدارقطني وهي أيضاً ضعيفة (وعائشة) أخرجه الدارقطني وهو

أَحْسَنُ شَيْءٍ رُويَ فِي هَذَا الْبَابِ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ . رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ
عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ
وَعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَشُرَيْحٍ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ قُتَّاهِ التَّابِعِينَ .

ضعيف . وفي الباب أيضاً عن ابن عمر عند الحاكم والدارقطني وهو ضعيف وعن
المسور بن مخرمة عند ابن ماجه . قوله (حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن
صحيح وهو أحسن شيء روي في هذا الباب) وأخرجه أبو داود وابن ماجه ،
وسكت عنه أبو داود . وقال المنذرى : وقد روى عن عمرو بن شعيب عن
أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الترمذى : حديث
حسن وهو أحسن شيء روي في هذا الباب . وقال أيضاً سألت محمد بن إسماعيل
فقلت أى شيء أصح في الطلاق قبل النكاح ؟ فقال حديث عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده . وقال الخطابي : وأسعد الناس بهذا الحديث من قال بظاهره وأجراه
على عموميه إذ لا حجة مع من فرق بين حال وحال . والحديث حسن انتهى كلام
المنذرى . قوله (وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
وغيرهم) قال الحافظ في الفتح هذه المسألة من الخلافات المشهورة وللعلماء فيها
مذاهب . الوقوع مطلقاً وعدم الوقوع مطلقاً والتفصيل بين ما إذا عين أو خصص
ومنه من توقف . فقال بعدم الوقوع الجمهور ، وهو قول الشافعى وابن مهدى
وأحمد وإسحاق وداود وأتباعهم وجمهور أصحاب الحديث ، وقال بالوقوع مطلقاً
أبو حنيفة وأصحابه ، وقال بالتفصيل ربيعة والثوري والليث والأوزاعى
وابن أبى ليلي وابن مسعود وأتباعه ومالك في المشهور عنه ، وعنه عدم الوقوع
مطلقاً ولو عين . وعن ابن القاسم مثله وعنه أنه توقف وكذا عن الثوري
وأبي عبيد وقال جمهور المالكية بالتفصيل فإن سمى امرأة أو طائفة أو قبيلة
أو مكاناً أو زماناً يمكن أن يعيش إليه لزمه الطلاق والعق لانهى كلام الحافظ .
قلت واحتج من قال بعدم الوقوع مطلقاً بأحاديث الباب ؛ قال قال البيهقي بعد أن
أخرج كثيراً من الأخبار ثم من الآثار الواردة في عدم الوقوع : هذه الآثار
تدل على أن معظم الصحابة والتابعين فهموا من الأخبار أن الطلاق أو العتاق

وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ فِي (الْمَنْصُوبَةِ) :
لِأَنَّهَا تَطْلُقُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ : أَنَّهُمْ قَالُوا : إِذَا وَقَّتَ نَزَلَ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ
أَنَسٍ : أَنَّهُ إِذَا سَمِيَ امْرَأَةً بَعَيْنَهَا أَوْ وَقَّتَ وَقْتًا أَوْ قَالَ : إِنْ تَزَوَّجْتَ مِنْ
كُورَةٍ كَذَا ، فَإِنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ .

الذى علق قبل النكاح والملك ، لا يعمل بعد وقوعهما ، وأن تأويل المخالف في
حمله عدم الوقوع على ما إذا وقع قبل الملك والوقوع فيما إذا وقع بعده ليس
بشيء . لأن كل أحد يعلم بعدم الوقوع قبل وجود عقد النكاح أو الملك ، فلا
يبقى في الأخبار فائدة . بخلاف ما إذا حملناه على ظاهره فإن فيه فائدة وهو الإعلام
بعدم الوقوع ، ولو بعد وجود العقد فهذا يرجع ما ذهبنا إليه من حمل الأخبار
على ظاهرها انتهى كلام البيهقي . لو أجاب الحنفية عن أحاديث الباب بأنها محمولة
على التنجيز . وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه قال في رجل قال
« كل امرأة أتزوجها فهي طالق » ، وكل أمة أشتريها فهي حرة ، : هو كما قال .
فقال له معمر : أو ليس جاء : لا طلاق قبل نكاح ، ولا عتق إلا بعد ملك .
قال إنما ذلك أن يقول الرجل امرأة فلان طالق وعبد فلان حر . وفيه ما قال
الحافظ من أن ما تأوله الزهري ترده الآثار الصحيحة عن سعيد بن المسيب
وغيره من مشايخ الزهري في أنهم أرادوا عدم وقوع الطلاق عن قال : إن
تزوجت فهي طالق سواء عظم أو خضع أنه لا يقع انتهى . وفيه أيضاً ما قال
البيهقي من أن معظم الصحابة والتابعين فهموا من الأخبار أن الطلاق أو العتاق
الذى علق قبل النكاح والملك لا يعمل بعد وقوعهما . وفيه أيضاً : لو حمل
أحاديث الباب على التنجيز لم يبق فيها فائدة كما قال البيهقي . وللحنفية تمسكات أخر
ضعيفة ، ذكرها الحافظ في الفتح . واحتج من قال بالتفصيل بأنه إذا عم سد
على نفسه باب النكاح الذى ندب الله إليه . قوله (وروى عن ابن مسعود أنه قال
في المنصوبة : إنها تطلق) وفي بعض النسخ المنصوبة بالسجين المهمل « وهو الظاهر ،
أى المرأة المنصوبة إلى قبيلة أو بلدة والمراد من المنصوبة المعينة) (وروى عن
إبراهيم النخعي والشعبي وغيرهما من أهل العلم أنهم قالوا : إذا وقت نزل) أى

وَأَمَّا ابْنُ الْمُبَارَكِ فَشَدَّدَ فِي هَذَا الْبَابِ وَقَالَ : إِنْ فَعَلَ ، لَا أَقُولُ
 هِيَ حَرَامٌ . وَذَكَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ
 بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ نِمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ . هَلْ لَهُ رُخْصَةٌ أَنْ يَأْخُذَ
 بِقَوْلِ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ رَخَّصُوا فِي هَذَا ؟ فَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : إِنْ كَانَ يَرَى
 هَذَا الْقَوْلَ حَقًّا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُبْتَلَى بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِمْ .
 فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهَذَا ، فَلَمَّا ابْتُلِيَ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِمْ ، فَلَا
 أَرَى لَهُ ذَلِكَ . وَقَالَ أَحْمَدُ : إِنْ تَزَوَّجَ ، لَا أَمْرُهُ أَنْ يَفَارِقَ أَمْرَاتِهِ .

إذا عين وقتاً بأن يقول إن نكحت اليوم أو غداً مثلاً نزل يعني يقع الطلاق .
 روى وكيع في مصنفه عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : إن قال كل
 امرأة أتزوجها فهي طالق . فليس بشيء وإذا وقت لزمه . وكذلك أخرجه
 عبد الرزاق عن الثوري عن زكريا بن أبي زائدة وإسماعيل بن أبي خالد عن
 الشعبي قال إذا عمم فليس بشيء . وأخرج ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن
 منصور عن إبراهيم النخعي قال : إذا وقت وقعه وبأسناده : إذا قال كذا فليس
 بشيء . ومن طريق حماد بن أبي سليمان مثل قول إبراهيم . وأخرجه من طريق
 الأسود بن يزيد عن ابن مسعود ؛ كذا في فتح الباري قال الحافظ : فابن مسعود
 أقدم من أفتى بالوقوع وتبمه من أخذ بمذهبه كالنخعي ثم حماد انتهى . (وهو
 قول سفيان الثوري ومالك بن أنس) في المشهور عنه كما عرفت (أنه إذا سمي
 امرأة بعينها) مثلاً قال إن تزوجت فلانة فهي طالق (أو وقت وقتاً) أي عين
 وقتاً من التوقيت بأن قال مثلاً : إن تزوجت اليوم أو غداً فهي طالق (أو
 قال إن تزوجت من كورة كذا) وقال في القاموس . الكورة بالضم المدينة
 والصقع كور وقال فيه الصقع بالضم الناحية . (وأما ابن المبارك فشدد في هذا
 الباب) أي في هذه المسألة (وقال إن فعل لا أقول هي حرام) أي إذا قال :
 إن تزوجت فلانة فهي طالق ثم تزوجها لا أقول وقع الطلاق وصارت حراماً
 عليه (وذكر عن عبد الله بن المبارك أنه سأل عن رجل الخ) هذا بيان تشدده
 (وقال أحمد إن تزوج لا أمره أن يفارق امرأته) قال الحافظ ولشبهة الاختلاف
 كره أحمد مطلقاً وقال : إن تزوج لا أمره أن يفارق . وكذا قال إسحاق في المعينة انتهى .

وَقَالَ إِسْحَاقُ : أَنَا أَجِيزُ فِي الْمَنْصُوبَةِ ، حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَإِنْ تَزَوَّجَهَا لَا أَقُولُ تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَمْرَئُهُ وَوَسَّعَ إِسْحَاقُ فِي غَيْرِ الْمَنْصُوبَةِ .

٧ - بابُ مَا جَاءَ أَنَّ طَلَّاقَ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ

١١٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى النِّيسَابُورِيُّ . أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ أَخْبَرَنَا مُظَاهَرُ بْنُ أَسْلَمَ . قَالَ : حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « طَلَّاقُ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ ، وَعِدَّتُهُمَا حَيْضَتَانِ » .

بابُ مَا جَاءَ أَنَّ طَلَّاقَ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ

قوله : (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى النِّيسَابُورِيُّ) هو الإمام الذهلي ثقة حافظ جليل (أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ) النبيل الضحاك بن مخلد ثقة ثبت (عن ابن جريج) اسمه عبد الملك ابن عبد العزيز الأموي مولاهم المسكي ثقة فقيه فاضل (أَخْبَرَنَا مُظَاهَرُ بْنُ أَسْلَمَ) بضم الميم وفتح الظاء المعجمة وبعد الألف هاء مكسورة وراء مهملة قال في التقريب ضعيف . قوله (طَلَّاقُ الْأُمَةِ) مصدر مضاف إلى مفعوله أي تطليقها تطليقتان (وعدتها حيضتان) قال القاري في المرقاة دل ظاهر الحديث على أن العبرة في العدة بالمرأة ، وأن لا عبرة بحرية الزوجة وكونه عبداً كما هو مذهبنا . ودل على أن العدة بالحيض دون الإظهار . وقال المظهر بهذا الحديث قال أبو حنيفة الطلاق يتعاقب بالمرأة . فإن كانت أمة يكون طلاقها إثنين سواء كان زوجها حراً أو عبداً . وقال الشافعي ومالك وأحمد : الطلاق يتعلق بالرجل فطلاق العبد إثنان ، وطلاق الحر ثلاث ، ولا نظر للزوجة . وعدة الأمة على نصف عدة الحرة فيما له نصف ، فعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان لأنه لا نصف للحيض . وإن كانت تعتد بالأشهر فعدة الأمة شهر ونصف وعدة الحرة ثلاثة أشهر انتهى ما في المرقاة . وقال الخطابي في المعالم : اختلف العلماء في هذا فقالت طائفة : الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ، روى ذلك عن ابن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح . وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق ثم ذكر الخطابي مذهب أبي حنيفة رحمه الله ثم قال :

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى: وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ . أَخْبَرَنَا مُظَاهِرٌ بِهَذَا .
قَالَ : فِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ .

حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثُ غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ
مُظَاهِرِ بْنِ أَسْلَمَ . وَمُظَاهِرٌ لَا يُعْرِفُ لَهُ فِي الْعِلْمِ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وغيرهم ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

وَالْحَدِيثُ يَعْنِي حَدِيثَ الْبَابِ حِجَّةَ لَأَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَلَكِنْ أَهْلُ الْحَدِيثِ ضَعَفُوهُ
وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ عَبْدًا . انْتَهَى كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ . قُلْتُ وَاحْتِجَ
أَيْضًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالْدارقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ
ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا : طَلَاقُ الْأَمَةِ إِنْ تَنَاقَزَتْ حَيْضَتَانِ . وَفِي إِسْنَادِهِ عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ
وَعَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ وَهُمَا ضَعِيفَانِ . وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ : الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ .
وَاسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ إِنَّ الطَّلَاقَ بِالرِّجَالِ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ : الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ وَالْعِدَّةُ
بِالنِّسَاءِ . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوُهُ وَرَوَى
أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ نَحْوَهُ وَأَجِيبَ بِأَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ مَوْقُوفَةٌ ،
وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ عَنْ سَلِمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ نَفْعًا مَكَانِبًا
كَانَ لَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ عَبْدًا كَانَ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ
فَطَلَّقَهَا اثْنَتَيْنِ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَرَا جُعْهَا فَأَمَرَهُ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْتِيَ
عُمَانَ بْنَ عَمَانَ فَيَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَلَقِيَهُ عِنْدَ الدَّرَجِ أَخَذَ بِيَدِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَسَأَلَهَا
فَابْتَدَرَاهُ جَمِيعًا فَقَالَ : حَرَمْتُ عَلَيْكَ حَرَمَتِ عَلَيْكَ . وَهَذَا أَيْضًا مَوْقُوفٌ . وَبِمَا
رَوَاهُ مَالِكٌ أَيْضًا عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ إِذَا طَلَّقَ الْعَبْدَ امْرَأَةً تَطْلِيقَتَيْنِ
فَقَدْ حَرَمْتُ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةٌ . وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ ثَلَاثُ
حِيضٍ ، وَعِدَّةُ الْأَمَةِ حِيضَتَانِ . وَهَذَا أَيْضًا مَوْقُوفٌ . قَوْلُهُ (قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى
وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا مُظَاهِرٌ بِهَذَا) أَيْ هَذَا الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ يَعْنِي قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ
يُحْيَى الذَّهَلِيُّ وَحَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُظَاهِرٍ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ابْنِ جَرِيرٍ
كَأَنَّ حَدَّثَنَا عَنْ مُظَاهِرٍ بِوَاسِطَةِ ابْنِ جَرِيرٍ وَفِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ قَالَ أَبُو عَاصِمٍ فَذَكَرْتَهُ
لَا لِمُظَاهِرٍ . فَقُلْتُ حَدَّثَنِي كَمَا حَدَّثْتَ ابْنَ جَرِيرٍ فَأَخْبَرَنِي عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ الْخ. .
قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَغَيْرُهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ .

٨ - باب ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته

١١٩٣ - حدثنا قتيبة . أخبرنا أبو عوانة ، عن قتادة ، عن

زُرارة بن أوفى ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تَجَاوَزَ اللَّهُ لَأُمِّي مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا ، مَا لَمْ تَكَلِّمْ بِهِ ، أَوْ تَعْمَلْ بِهِ . » .
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالطَّلَاقِ ، لَمْ يَكُنْ شَيْئاً حَتَّى يَتَسَكَّمَ بِهِ .

قوله (حديث عائشة حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث) وأخرجه أبو داود وابن ماجه . وقال أبو داود : هو حديث مجهول . قال المنذرى وقد ذكر له أبو أحمد بن عدى حديثاً آخر رواه عن أبي سعيد المقبرى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ عشر آيات من آخر آل عمران كل ليلة . قال ومظاهر هذا مخزومى مكى ضعفه أبو عاصم النبيل وقال يحيى بن معين : ليس بشيء مع أنه لا يعرف . وقال أبو حاتم الرازى : منكر الحديث . وقال الخطابى والحديث حجة لأهل العراق إن ثبت . ولكن أهل الحديث ضعفوه . ومنهم من تأوله على أن يكون الزوج عبداً . وقال البيهقى : لو كان ثابتاً قلنا به إلا أنا لا نثبت حديثاً يرويه من يجهل عدالته انتهى كلام المنذرى .

باب ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأة

قوله : (ما حدثت به أنفسها) بالفتح على المفعولية وذكر المطرزي عن أهل اللغة أنهم يقولونه بالضم يريدون بغير اختيارها . كذا في فتح البارى . (ما لم تسكلم به) أى فى القوليّات (أو تعمل به) أى فى العمليات واستدل به على أن من كتب الطلاق طلق امرأته لأنه عزم بقلبه وعمل بكتابته . وشرط مالك فيه الإشهاد على ذلك . ونقل العيني في عمدة القارى عن المحيط : إذا كتب طلاق امرأته فى كتاب أو لوح أو على حائط أو أرض وكان مستبيناً ونوى به الطلاق يقع . وإن لم يكن مستبيناً أو كتب فى الهواء أو الماء لا يقع وإن نوى . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان قوله (إذا حدث نفسه بالطلاق لم يكن شيئاً) أى لا يقع .

٩ - بابُ مَا جَاءَ فِي الْجِدِّ وَالْهَزْلِ فِي الطَّلَاقِ

١١٩٤ - حدثنا قتيبةٌ أخبرنا حاتمُ بنُ إسماعيلَ عن عبدِ الرحمنِ ابنِ أَدْرَكَ المَدِينِي عن عطاءٍ ، عن ابنِ مَاهَكْ ، عن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ثَلَاثُ جِدْهَنْ جِدٌّ : وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ : النِّسْكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ » .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ : وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، هُوَ ابْنُ حَمِيدٍ بِنِ أَدْرَكَ

باب في الجد والهزل في الطلاق

قوله : (عن عبد الرحمن بن أدرك المديني) قال الجوهري النسبة إلى مدينة يثرب مدني وإلى مدينة منصور مديني للفرق كذا في المغني لصاحب مجمع البحار (ثلاث جدهن جد وهزلهن جد) قال القاري في المرقاة الهزل أن يراد بالشئ غير ما وضع له بغير مناسبة بينهما ، والجد ما يراد به ما وضع له أو ما صلح له اللفظ مجازاً (النكاح والطلاق والرجعة) بكسر الراء وقتحها في القاموس بالسكسر والفتح : عود المطلق إلى طليقته انتهى يعني لو طلق أو نكح أو راجع وقال كنت فيه لاعباً هازلاً لا ينفعه . قال القاضي : اتفق أهل العلم على أن طلاق الهازل يقع فإذا جرى صريح لفظه الطلاق على لسان العاقل البالغ لا ينفعه أن يقول كنت فيه لاعباً أو هازلاً . لأنه لو قبل ذلك منه لتعطلت الأحكام وقال كل مطلق أو ناكح إني كنت في قولي هازلاً فيكون في ذلك إبطال أحكام الله تعالى . فن تكلم بشيء مما جاء ذكره في هذا الحديث لزمه حكمه وخسر هذه الثلاث لتأكيد أمر الفرج . قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أبو داود وابن ماجه وأخرجه أيضاً الحاكم وصححه وفي إسناده عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك وهو مختلف فيه . قال النسائي منكر الحديث ، ووثقه غيره قال الحافظ فهو على هذا حسن . وفي الباب عن فضالة بن عبيد عند الطبراني بلفظ : ثلاث لا يجوز اللعب فيهن ، الطلاق ، والنكاح ، والعتق . وفي إسناده ابن لهيعة . وعن عبادة بن الصامت عند الحرث بن أبي أسامة في مسنده رفعه بلفظ : لا يجوز

وابن مَاهِك ، هُوَ عِنْدِي يُوسُفُ بْنُ مَاهِك .

١٠ - بابُ مَا جَاءَ فِي الْخُلْعِ

١١٩٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَهُوَ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ يَسَارٍ ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِتِ مَعُوذٍ بْنِ عَفْرَاءَ ؛ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ أَمَرَتْ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ . وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ أَبُو عِيسَى :

المعبد فيهن الطلاق والنكاح والعتاق ، فمن قالهن فقد وجبن . وإسناده منقطع . وعن أبي ذر عند عبد الرزاق رفعه : من طلق وهو لاعب فطلاقه جائز ، ومن اعتق وهو لاعب فعتقه جائز ، ومن نكح وهو لاعب فنكاحه جائز . وفي إسناده انقطاع أيضاً . وعن علي موقوفاً عند عبد الرزاق أيضاً ، وعن عمر موقوفاً عنده أيضاً كذا في النيل . قوله (وابن مَاهِك هُوَ عِنْدِي يُوسُفُ بْنُ مَاهِك) بن هزاد الفارسي المكي ثقة من الثالثة .

باب مَا جَاءَ فِي الْخُلْعِ

بضم الخاء المعجمة وسكون اللام مأخوذ من خلع الثوب والنعل وغيرهما . وذلك لأن المرأة لباس الرجل كما قال الله تعالى (هن لباس لكم وأنتم لباس لهن) وإنما جاء مصدره بضم الخاء تفرقة بين الإجماع والمعاني يقال خلع ثوبه خلعاً بفتح الخاء ، وخلع امرأته خلعاً وخلعة بالضم . وأما حقيقة اشترعية فهو فراق الرجل امرأته على عوض يحصل له . كذا نقل العيني في شرح البخاري عن شرح الترمذي لشيخه زين الدين العراقي . قوله (أخبرنا محمد بن عبد الرحمن وهو مولى آل طلحة) كوفي ثقة من السادسة كذا في التقريب (عن الربيع) بالتصغير والتثقيب (بنت معوذ بن عفرأ) بضم الميم وفتح العين المهملة وكسر الواو المشددة وبإبدال المعجمة الإنصارية البخارية من صفار الصحابة قوله (أو أمرت) بصيغة المجهول وكلة أو للشك من الراوي (إن اعتد بحیضة) استدل به من قال إن عدة المختلعة حيضة . قوله (وفي الباب عن ابن عباس) أخرجه

حديث الربيع بنت معوذ الصحيح : أنها أمرت أن تعتد بحیضة .

١١٩٦ — حدثنا محمد بن عبد الرحيم البغدادي حدثنا علي بن بخير . حدثنا هشام بن يوسف عن عمرو بن مسلم ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحیضة . هذا حديث حسن غريب . واختلف أهل العلم في عدة المختلعة . فقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : إن

البخاري وغيره (حديث الربيع بنت معوذ الصحيح أنها أمرت أن تعتد بحیضة) وأخرجه النسائي وابن ماجه من طريق محمد بن إسحاق قال حدثني عباد بن الوليد ابن عباد بن الصامت عن الربيع بنت معوذ قالت : اختلعت من زوجي فذكرت قصة وفيها أن عثمان أمرها أن تعتد بحیضة قالت : وتبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت بن قيس . كذا في نيل الأوطار قوله (أن امرأة ثابت بن قيس) قال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الترمذي ما محصله إنه اختلف طرق الحديث في اسم امرأة ثابت بن قيس التي خالها ، ففي أكثر طرقه أن اسمها حبيبة بنت سهل . وقد صح أن اسمها جميلة ، وصح أن اسمها مريم ، وأما تسميتها ريب فلم يصح . قال : وأصح طرقه حديث حبيبة بنت سهل على أنه يجوز أن يكون الخلع قد تعدد غير مرة من ثابت بن قيس لهذه ولهذا ، فإن في بعض طرقه أصدقها حديقة وفي بعضها حديقتين ولا مانع من أن يكون واقعتين فأكثر انتهى . قوله (فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحیضة) وفي رواية أبي داود : فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عدتها حیضة . قال الخطابي في المعالم : هذا أدل شيء على أن الخلع فسخ وليس بطلاق . لأن الله تعالى قال (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فلو كانت هذه مطلقة لم يقتصر لها على قرء واحد انتهى . قوله وهذا حديث حسن غريب ، وأخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى . قوله فقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم إن عدة المختلعة كعدة المطلقة ، أي ثلاثة قروء بناء

عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ .
وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ : عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ حَيْضَةٌ . قَالَ إِسْحَاقُ : وَإِنْ
ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى هَذَا ، فَهُوَ مَذْهَبُ قَوِيٍّ .

١١ - بابُ ما جاء في المختلعات

١١٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا مُزَاهِمُ بْنُ ذُوَادِ بْنِ عُلمِيَّةَ
عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ ،

عَلَى أَنْ الْخُلْعَ طَلَاقٌ لَيْسَ بِفَسْخٍ . (وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَبِهِ يَقُولُ
أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ (وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ : عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ حَيْضَةٌ) وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ الْبَابِ . وَفِي رِوَايَةِ
لِلنَّسَائِيِّ وَالطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مَعْرُذَانَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ ضَرْبُ امْرَأَتِهِ
الْحَدِيثِ . وَفِي آخِرِهِ : خَذَ الَّذِي لَهَا وَخَلَّ سَبِيلَهَا قَالَ نَعَمْ فَأَمْرُهَا أَنْ تَرْبِصَ حَيْضَهُ
وَتَلْحَقَ أَهْلَهَا . وَاسْتَدَلَّ بِهَذِهِ الرِّوَايَاتِ عَلَى أَنَّ الْخُلْعَ فَسْخٌ وَلَيْسَ بِطَلَاقٍ . وَقَالَ
الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ : وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ إِنَّ الْخُلْعَ فَسْخٌ . وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ : وَلِمَنْ لَا تَحِلُّ
لِغَيْرِ زَوْجِهَا حَتَّى يَمُتَ ثَلَاثَةَ أَفْرَاءَ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بَيْنَ كَوْنِهِ فَسْخًا وَبَيْنَ النِّقَاصِ مِنْ
الْعِدَّةِ تَلَاْزَمَ انْتِهَى . (قَالَ إِسْحَاقُ وَإِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى هَذَا فَهُوَ مَذْهَبُ قَوِيٍّ)
لَشُبُوتِ أَحَادِيثِ الْبَابِ .

باب ما جاء في المختلعات

قوله : (حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ) اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ كُرَيْبِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ
مَشْهُورٌ بِكَيْفِيَّتِهِ ثِقَةً حَافِظٌ عَنْ هَشِيمٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَابْنِ عِيَيْنَ وَخُثَيْلٍ وَعَنْ عَمَتِهِ
سَنَةَ ثَمَانَ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ (مُزَاهِمُ) بَضْمُ الْمِيمِ وَبِالزَّوَايِ وَكُسْرُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ (بِنْتُ
ذُوَادِ) بِفَتْحِ الذَّالِّ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ (بِنْتُ عُنَيْبَةَ) بَضْمُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسَكُونُ
الْلامِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةً قَالَ الْحَافِظُ : لَا بَأْسَ بِهِ مِنَ الْعَاشِرَةِ . تَنْبِيْهُهُ قَدْ وَقَعَ فِي النُّسخَةِ
الْأَحَدِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ فِي الْهِنْدِ عَلِيَّةٌ وَهُوَ غَلَطٌ (عَنْ أَبِيهِ) ذُوَادِ
ابْنِ عَلِيَّةٍ الْحَارَثِيُّ الْكُوفِيُّ أَبُو الْمُنْذِرِ ضَعِيفٌ (عَنْ لَيْثٍ) هُوَ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ بْنِ

عن ثوبان ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الْمُخْتَلِعَاتُ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ » .
 هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِي .
 وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ اخْتَلَمَتْ
 مِنْ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ ، لَمْ تَرْحَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ » .

فَإِنْ صَدُوقُ اخْتِلَاطٍ أَخِيرًا وَلَمْ يَتَمَيَّزْ حَدِيثُهُ فَتَرَكَ مِنَ السَّادِسَةِ (عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ) .
 قَالَ فِي التَّقْرِيبِ : أَبُو الْخَطَّابِ شَيْخُ الْبَيْتِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ مَجْهُولٌ أَنْتَهَى . (عَنْ أَبِي
 زُرْعَةَ) . قَالَ فِي التَّقْرِيبِ : أَبُو زُرْعَةَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِي قِيلَ هُوَ ابْنُ عَمْرٍو
 ابْنُ جَرِيرٍ وَإِلَّا فَهُوَ مَجْهُولٌ أَنْتَهَى . وَقَالَ فِي الْخُلَاصَةِ : أَبُو زُرْعَةَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ
 وَعَنْهُ أَبُو الْخَطَّابِ لَعَلَهُ يَحْيَى أَبِي عَمْرٍو السَّيَّانِي (عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ) اسْمُهُ عَائِذُ اللَّهِ
 ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَوْلَانِي ، وَلَدَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ حَنْزِ ، وَسَمِعَ مِنْ
 كِبَارِ الصَّحَابَةِ) وَمَاتَ سَنَةَ ثَمَانِينَ . قَالَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : كَانَ عَالِمًا الشَّامَ بَعْدَ أَبِي
 الدَّرْدَاءِ . قَوْلُهُ (الْمُخْتَلِعَاتُ) بِكَسْرِ اللَّامِ أَيْ اللَّاتِي يُطْلَبُ الْخُلْعُ وَالطَّلَاقُ عَنْ
 أَزْوَاجِهِنَّ مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ (هِنَّ الْمُنَافِقَاتُ) أَيْ الْعَاصِيَاتُ بِأَطْلَانِ وَالْمُطِيعَاتُ ظَاهِرًا .
 قَالَ الطَّبْطَبِيُّ مِبَالِغَةً فِي الزَّجْرِ . قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَيْسَ
 إِسْنَادُهُ بِالْقَوِي) لِأَنَّهُ فِي بَعْضِ رِجَالِهِ جِهَالُهُ ، وَفِي بَعْضِهِمْ ضَعْفٌ كَمَا عَرَفْتُ . وَفِي
 الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا : الْمُنْتَرَعَاتُ وَالْمُخْتَلِعَاتُ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ
 وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ الْخَافِظُ فِي الْفَتْحِ : وَفِي
 صَحِّحِهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْحَسَنَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . لَكِنْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ
 النَّسَائِيِّ : قَالَ الْحَسَنُ لَمْ أَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ . وَقَدْ تَأَوَّلَهُ بَعْضُهُمْ
 عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ تَكْلُفٌ ، وَمَا الْمَانِعُ أَنْ
 يَكُونَ سَمِعَ هَذَا مِنْهُ فَقَطْ وَصَارَ يُرْسِلُ عَنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَتَكُونُ قِصَّةُ فِي ذَلِكَ كَقِصَّةِ
 مَعَ سَمْعَةٍ فِي حَدِيثِ الْعَقِيقَةِ . أَنْتَهَى كَلَامُ الْخَافِظِ . وَفِي الْبَابِ أَيْضًا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ
 مَرْفُوعًا : الْمُخْتَلِعَاتُ وَالْمُنْتَرَعَاتُ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ . أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيقَةِ . قَوْلُهُ
 (مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ) أَيْ مِنْ غَيْرِ شِدَّةٍ تُلَاجِمُهَا إِلَى سُؤَالِ الْمَفَارِقَةِ (لَمْ تَرْحَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ)
 أَيْ لَمْ تَشْمَهَا قَالَ الْجُزْرِيُّ فِي النِّهَايَةِ فِي حَدِيثٍ : مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدَةً لَمْ يَرْحَ رَائِحَةَ
 الْجَنَّةِ . أَيْ لَمْ يَشْمَ رِيحَهَا يَقَالُ رَاحَ يَرْحُ وَرَاحَ يَرِاحُ وَأَرَاحَ يَرِيحُ إِذَا وَجَدَ رَائِحَةً

١١٩٨ — حدثنا بذلك مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. حدثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حدثنا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ حَدَّثَهُ، عَنْ ثَوْبَانَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا طَلَاقًا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ » وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَيُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

١٢ — بَابُ مَا جَاءَ فِي مُدَارَاةِ النِّسَاءِ

١١٩٩ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ. حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ بْنِ سَعْدٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ أُخْيَ بْنِ شَهَابٍ عَنْ عَمِّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضِّلْعِ إِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا. وَإِنْ تَرَكَتَهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا عَلَى عِوَجٍ ».

الشيء . والثلاثة قد روى بها الحديث انتهى . قوله (فخرام عليها رائحة الجنة) أى ممنوع عنها وذلك على نهج الوعيد والمبالغة في التهديد ، أو وقوع ذلك متعلق بوقت دون وقت . أى لا تجد رائحة الجنة أول ما وجدتها المحسنون ، أو لا تجد أصلا ، وهذا من المبالغة في التهديد . ونظير ذلك كثير قاله القاضى . قال القارى : ولا بدع أنها تحرم لذة الرائحة ولو دخلت الجنة . قوله (وهذا حديث حسن) وأخرجه أبو داود وابن ماجه قال الحافظ فى الفتح : رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان انتهى . قوله (ويروى هذا الحديث عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان) كذلك رواه أبو داود وابن ماجه .

باب ما جاء فى مداراة النساء

دلراه مداراة لاطفه . قوله . (إن المرأة كالضلع) قال فى القاموس الضلع كعنب وجذع معروف مؤنثة انتهى ، وهو عظم الجنب وهو معوج يعنى أن النساء فى خلقهن اعوجاج فى الأصل فلا يستطيع أحد أن يغيرهن عما جبلن عليه وفى رواية مسلم : إن المرأة خلقت من ضلع إن تستقيم على طريقة . (إن ذهب تقيمها) أى تردها إلى إقامة الاستقامة وبالفعل فيها ما ساحتها فى أمورها ،

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَسَمُرَةَ وَعَائِشَةَ . حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

١٣ — بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْأَلُهُ أَبُوهُ أَنْ يُطْلَقَ امْرَأَتَهُ

١٢٠٠ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : قَالَ : كَانَتْ تَخْتَلِي أَمْرًا أُحِبُّهَا . وَكَانَ أَبِي يَكْرَهُهَا . فَأَمَرَنِي أَبِي أَنْ أَطْلُقَهَا فَأَبَيْتُ . فَقَدْ كَرِهْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ « يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ! طَلِّقْ امْرَأَتَكَ » .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ .

وما تماثلت عن بعض أفعالها . قاله القاري (كسرتها) كما هو مشاهد في المعوج الشديد اليابس في الحس . زاد في رواية مسلم : وكسرها وطلاقها (استمتعت بها على عوج) بكسر العين ويفتح أى مع عوج لا انفكك لها عنه . وفي رواية مسلم : فإن استمتعت بها استمتعت بها وبها عوج قوله (وفي الباب عن أبي ربيعة وعائشة) أما حديث أبي ذر وسمرة فليُنظر من أخرجه وأما حديث عائشة رضي الله عنها في هذا الباب فخرج في الكتب الستة وغيرها . قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْأَلُهُ أَبُوهُ أَنْ يُطْلَقَ امْرَأَتَهُ

قوله (طلق امرأتك) فيه دليل صريح يقتضى أنه يجب على الرجل إذا أمره أبوه بطلاق زوجته أن يطلقها ، وإن كان يحبها فليس ذلك عذراً له في الإمساك ، ويلحق بالآب الأم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين أن لها من الحق على الولد ما يزيد على حق الأب . كما في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت يا رسول الله من أبر ؟ قال : أمك . قلت ثم من ؟ قال : أمك . قلت ثم من ؟ قال : أمك . قلت ثم من ؟ قال أباك . الحديث . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وسكت عنه أبو داود ونقل المنذرى تصحيح الترمذى وأقره .

١٤ - باب ما جاء لا تسأل المرأة طلاق أختها

١٢٠١ - حدثنا قتيبة . حدثنا سُفيانُ بنُ عُيينَةَ عن الزُّهريِّ ،

عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا ، لِتَكُنِّيَ مَا فِي إِنْائِهَا » . وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ . حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٥ - باب ما جاء في طلاق المعتوه

١٢٠٢ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ

باب ما جاء لا تسأل المرأة طلاق أختها

قوله (لا تسأل المرأة طلاق أختها) الظاهر أن المراد بالاخت الاخت في الدين . يوضح هذا ما رواه ابن حبان من طريق أبي كثير عن أبي هريرة بلفظ: لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحيفتها فإن المسئلة أخت المسئلة (لتسكني ما في إناثها) أى لتقلب ما في إناثها قال في النهاية يقال كفأت الإناث وأكفأته إذا كببته وإذا أملت . وهذا تمثيل لإمالة الضرة حق صاحبها من زوجها إلى نفسها إذا سألت علاقتها انتهى . وفي رواية للبخاري: لتستفرغ صحيفتها فإنما لها ما قدر لها . قال النووي : معنى هذا الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلا طلاق زوجته ليطلقها ويتزوج بها انتهى . وحمل ابن عبد البر الاخت هنا على الضرة فقال فيه من الفقه إنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق صرتها لتنفرد به انتهى قال الحافظ : وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ : لا تسأل المرأة طلاق أختها . وأما الرواية التي فيها لفظ الشرط (يعنى بلفظ لا يصلح لامرأة أن تشتري طلاق أختها لتسكني إناثها) فظاهر أنها في الأجنبية . ويؤيده قوله فيها ولتسكن أي ولتتزوج الزوج المذكور من غير أن تشتري أن يطلق التي قبلها انتهى . قوله (وفي الباب عن أم سلمة) لينظر من أخرجه . قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم .

باب ما جاء في طلاق المعتوه

قال الحافظ في الفتح : المعتوه بفتح الميم وسكون المهملة وضم المشناة وسكون

الْفَزَارِيُّ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « كُلُّ طَلَّاقٍ جَائِزٌ ، إِلَّا طَلَّاقَ الْمَعْتُوهِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ » . هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ . وَعَطَاءُ بْنُ عَجْلَانَ ضَعِيفٌ ، ذَاهِبُ الْحَدِيثِ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ ؛ أَنَّ طَلَّاقَ الْمَعْتُوهِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ لَا يَجُوزُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْتُوهاً ، يُفِيْقُ الْأَحْيَانَ ، فَيُطَلَّقُ فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ .

الواو بعدها هاء ، اثناقص العقل فيدخل فيه الطفل والمجنون والسكران . والجمهور على عدم اعتبار ما يصدر منه انتهى . قوله (كل طلاق جائز) أى واقع (إلا طلاق المعتوه) قال فى القاموس عته كعنى عتها وعتها وعتاها فهو معتوه نقصر عقله أو فقد أو دهش انتهى . وقال الجزرى فى النهاية المعتوه هو المجنون المصاب بعقله وقد عته فهو معتوه انتهى (المغلوب على عقله) تفسير المعتوه وأورد صاحب المشكلة هذا الحديث بلفظ : والمعتوه قال القارى كأنه عطف تفسيرى ويؤيده رواية المغلوب بلا واو . قوله (هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن عجلان وعطاء بن عجلان ضعيف ذاهب الحديث) أى غير حافظ له قال الحافظ زين الدين العراقي هذا حديث أبى هريرة انفرد بإخراجه الترمذى وعطاء بن عجلان ليس له عند الترمذى إلا هذا الحديث الواحد ، وليس له فى بقيمة أن يكتب الستة شيء وهو حنفى بصرى يكنى أبا محمد ويعرف بالعطار ، اتفقوا على ضعفه . قال ابن معين والفلاس : كذاب . وقال أبو حاتم : والبخارى منسك الحديث . زاد أبو حاتم : جداً . وهو متروك الحديث انتهى . اعلم أن هذا الحديث بهذا اللفظ قد روى عن على بسند صحيح موقوفاً عليه ، قال البخارى فى صحيحه : وقال على رضى الله عنه : وكل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه . قال العيني ذكره بصيغة الجزم لأنه ثابت ، ووصله البغوى فى الجعديات انتهى . قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن طلاق المعتوه المغلوب على عقله لا يجوز الخ) قال الحافظ فى الفتح : وفيه خلاف قديم ذكر ابن أبى شيبه من طريق نافع أن المحبر بن عبد الرحمن طلق امرأته وكان معتوها فأمرها

ابن عمر بالعدة . ف قيل له : إنه معتوه . فقال : إني لم اسمع الله استثنى للمعتوه طلاقاً ولا غيره . وذكر ابن أبي شيبة عن الشعبي وإبراهيم وغير واحد مثل قول علي انتهى . قال في المراقبة : قال زين العرب : والمغلوب على عقله يعم السكران من غير تعدد المجنون والنائم ، والمريض الزائل عقله بالمرض ، والمغمى عليه ، فإنهم كلهم لا يقع طلاقهم . وكذا الصبي . وفي الهداية : ولا يقع طلاق الصبي وإن كان يعقل ، والمجنون والنائم . والمعتوه كالمجنون . قال ابن الهمام : قيل هو قليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم بخلاف المجنون . وقيل الماقل من يستقيم كلامه وأفعاله إلا نادراً والمجنون ضده ، والمعتوه من يكون ذلك منه على السواء . وهذا يؤدي إلى أن لا يحكم بالعتوه على أحد والأول أولى وما قيل من يكون كل من الأمرين منه غالباً معناه يكثر منه . وقيل من يفعل فعل المجانين عن قصده مع ظهور الفساد ، والمجنون بلا قصد ، والماقل خلافهما . وقد يفعل فعل المجانين على ظن الصلاح أحياناً ، والمبرسم والمغمى عليه والمدهوش كذلك . وهذا لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي والمجنون انتهى ما في المراقبة . وقال الحافظ في الفتح وذهب إلى عدم وقوع طلاق السكران أيضاً أبو الشعثاء وعطاء وطاوس وعكرمة والقاسم وعمر بن عبد العزيز . ذكره ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد صحيحة ، وبه قال ربيعة والليث وإسحاق والمزني ، واختاره الطحاوي واحتج بأنهم أجمعوا على أن طلاق المعتوه لا يقع . قال والسكران معتوه بسكره . وقال بوقوعه طائفة من التابعين كسعيد بن المسيب والحسن وإبراهيم والزهرى والشعبي . وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة . وعن الشافعي قولان المصحح منهما وقوعه . والخلاف عند الحنابلة والترجيح بالعكس . وقال ابن المرباط إذا تيقنا ذهاب عقل السكران لم يلزمه طلاق ، وإلا لزمه . وقد جعل الله حد السكر الذي تبطل به الصلاة أن لا يعلم ما يقول . وهذا التفصيل لا يأباه من يقول بعدم وقوع طلاقه وإنما استدل من قال بوقوعه مطلقاً بأنه عاص بفعله لم يزل عنه الخطاب بذلك ولا الإثم ، لأنه يؤمر بقضاء الصلوات وغيرها بما وجب عليه قبل وقوعه في السكر أو فيه . وأجاب الطحاوي بأنه لا تختلف أحكام فاقد العقل بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهته أو من جهة غيره إذ لا فرق بين من عجز عن القيام في الصلاة

١٦ - باب

١٢٠٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ شَيْبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ النَّاسُ ، وَالرَّجُلُ يُطَلَّقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ أَنْ يُطَلِّقَهَا . وَهِيَ امْرَأَتُهُ إِذَا ارْتَجَعَهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ . وَإِنْ طَلَّقَهَا مِائَةَ مَرَّةٍ أَوْ أَكْثَرَ . حَتَّى قَالَ رَجُلٌ لِمَرْأَتِهِ : وَاللَّهِ ! لَا أُطَلِّقُكَ فَتَبْنِينَ مَنِي ، وَلَا آوِيكَ أَبَدًا . قَالَتْ : وَكَيْفَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : أُطَلِّقُكَ . فَكُلَّمَا هَمَّتْ عِدَّتُكَ أَنْ تَنْقَضِيَ ، رَاجَعْتُكَ . فَذَهَبَتِ الْمَرْأَةُ حَتَّى دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْبَرَتْهَا . فَسَكَتَتِ عَائِشَةُ حَتَّى جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَتْهُ فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ : (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ

بسبب من قبل الله أو بسبب من قبل نفسه ، كمن كسر رجل نفسه فإنه يسقط عنه فرض القيام وتعقب بأن القيام انتقل إلى بدل وهو القعود فافترقا . وأجاب ابن المنذر عن الاحتجاج بقضاء الصلوات بأن النائم لم يجب عليه قضاء الصلاة ولا يقع طلاقه فافترقا انتهى كلام الحافظ.

باب

قوله (حدثنا يعلى بن شبيب) المسكي مولى آل الزبيرين الحديث من الثامنة كذا في التقريب . وقال في الخلاصة وثقه ابن حبان . ونقل عن هامش الخلاصة عن التهذيب ووثقه النسائي وأبو زرعة قوله (كان الناس) أى فى الجاهلية (وهى امرأته إذا ارتجعها) (وهى فى العدة وإن طلقها مائة مرة أو أكثر) (الواو فى قوله وإن طلقها وصنية ، والمعنى كان له الرجعة مادامت فى العدة . وإن طلقها مائة مرة أو أكثر) (ولا أوويك) من الإيواء أى لا أسكنك فى منزلى قال فى مجمع البحار أراد الرجعة انتهى قال فى القاموس : أويت منزلى وإليه أويا بالضم ويكسر وأويت تأية وتأويت وأويت وتوويت نزلته بنفسى أسكسته وأويته وأويته أنزلته انتهى (فكلما همت عدتك أن تنقضى) ألهم القصد أى فكلما أرادت وقصدت عدتك الانقضاء والمعنى كلما قرب كان انقضاء عدتك (الطلاق مرتان) قال الحازن فى تفسيره معنى الآية : أن الطلاق الرجعى مرتان ولا رجعة بعد الثالثة إلا أن تنكح

فِيمَا سَأَلَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ). قَالَتْ عَائِشَةُ : فَاسْتَأْنَفَ النَّاسُ
الطَّلَاقَ مُسْتَقْبِلًا ، مَنْ كَانَ طَلَّقَ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَلَّقَ .

١٢٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ . قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ . وَلَمْ
يَذْكُرْ فِيهِ (عَنْ عَائِشَةَ) . وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَعْلَى بْنِ شَيْبٍ .

١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَامِلِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَضَعُ

١٢٠٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ . حَدَّثَنَا
شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِي السَّنَابِلِ

زَوْجاً آخِرَ . وَهَذَا التفسير هو قول من جوز الجمع بين الطلاق الثلاث في دفعة
واحدة وهو الشافعي . وقيل معنى الآية أن التطليق الشرعي يجب أن يكون تطليقة
بعد تطليقة على التفريق دون الجمع والإرسال دفعة واحدة ، وهذا التفسير هو
قول من قال إن الجمع بين الثلاثة حرام ، إلا أن أبا حنيفة رح قال يقع الثلاث
وإن كان حراماً (فِيمَا سَأَلَ بِمَعْرُوفٍ) يعني بعد الرجعة ، وذلك أنه إذا راجعها
بعد التطليقة الثانية فعليه أن يمسكها بالمعروف ، وهو كل ما عرف في الشرع من
أداء حقوق النكاح وحسن الصحبة (أو تسريح بإحسان) يعني أنه يتركها بعد
الطلاق حتى تنقضي عدتها من غيره مضارة وقيل هو أنه إذا طلقها أدى إليها
جميع حقوقها المالية ولا يذكرها بعد المفارقة بسوء ولا ينفر الناس عنها كذا في
تفسير الخازن (فَاسْتَأْنَفَ النَّاسُ الطَّلَاقَ مُسْتَقْبِلًا مَنْ كَانَ طَلَّقَ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَلَّقَ)
وفي رواية عن عروة : فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ الطَّلَاقَ جَدِيدًا مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ مَنْ كَانَ طَلَّقَ
أَوْ لَمْ يَطْلُقْ . قوله (وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَعْلَى بْنِ شَيْبٍ) يعني حديث عبد الله
ابن إدريس أصح من حديث يعلى بن شبيب المذكور قبله ، فإن عبد الله بن إدريس
أوثق من يعلى بن شبيب .

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَامِلِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَضَعُ

المقصود أن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع الحمل قوله (عن أبي السنا بل)
بفتح المهملة وخفة النون وكسر الواحدة وباللام صحابي مشهور ، واختلف في

ابن بعكك قال: وضعت سبيعة بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين يوماً، أو خمسة وعشرين يوماً. فلما تملت تشوفت للنكاح. فأنكر عليها ذلك. فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم. فقال «إن تفعل فقد حلّ أجلها».

١٢٠٦ - حدثنا أحمد بن منيع. حدثنا الحسن بن موسى. حدثنا شيبان عن منصور نحوه.

وفي الباب عن أم سلمة. حديث أبي السنابل حديث مشهور من هذا الوجه. ولا نعرف للأسود شيئاً عن أبي السنابل. وسمعت محمداً يقول: لا أعرف أن أبا السنابل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم.

اسمه فقيل عمرو وقيل عامر وقيل حبة وقيل غير ذلك (بن بعكك) بفتح الموحدة وسكون العين وفتح الكاف الأولى (وضعت سبيعة) بضم السين المهملة وفتح الموحدة مصغراً وهي بنت الحارث لها صحبة وذكرها ابن سعد في المهاجرات (بعد وفاة زوجها) اسمه سعد بن خولة (بثلاثة وعشرين يوماً أو خمسة وعشرين يوماً) شك من الراوى (فلما تملت) أى ظهرت من النفاس (تشوفت للنكاح) أى تزيت للخطاب تشوف للشئ أى طمع بصره إليه (فقال إن تفعل) أى سبيعة ما ذكر من التشوف للنكاح (فقد حل أجلها) فيه دليل على أن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع الحمل قوله (وفي الباب عن أم سلمة) أخرجه البخارى ومسلم والنسائى وأخرجه الترمذى فى هذا الباب. قوله (لا نعرف للأسود شيئاً عن أبي السنابل) قال الحافظ فى الفتح الأسود من كبار التابعين من أصحاب ابن مسعود ولم يوصف بالتدليس فالحديث صحيح على شرط مسلم، لكن البخارى على قاعدته فى اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة فلهذا قال ما نقله الترمذى (وسمعت محمداً يقول: لا أعرف أن أبا السنابل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم) لكن جزم ابن سعد أنه بقى بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمناً، ويؤيد كونه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم قول ابن البرقي أن أبا السنابل تزوج سبيعة بعد ذلك وأولدها سنابل ابن أبي السنابل. ومقتضى ذلك أن يكون أبو السنابل عاش بعد النبي صلى الله

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ ؛ أَنَّ الْحَامِلَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا ، إِذَا وَضَعَتْ فَقَدْ كَلَّهَا التَّزْوِيجُ لَهَا ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا .

وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ . تَعْتَدُ آخِرَ الْأَجَلَيْنِ . وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ .

١٢٠٧ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَدَاكَرُوا الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا ، الْحَامِلَ تَضَعُ عِنْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : تَعْتَدُ آخِرَ الْأَجَلَيْنِ . وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ : بَلْ تَحِلُّ حِينَ تَضَعُ . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي . يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ .

عليه وسلم لأنه وقع في رواية عبدربه بن سعيد عن أبي سلمة أنها تزوجت الشاب . وكذا في رواية داود بن أبي عاصم أنها تزوجت فتى من قومها وقصتها كانت بعد حجة الوداع فيحتاج أن كان الشاب دخل عليها ثم طلقها إلى زمان عدة منه ثم إلى زمان الحمل حتى تضع وتلد سنابل حتى صار أبوه يكنى به أبا السنابل قاله الحافظ . قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم الخ) قال الحافظ وقد قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى في الأمصار : إن الحامل إذا مات عنها زوجها تحل بوضع الحمل وتنقضي عدة الوفاة انتهى . وهو الحق لأحاديث الباب (وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم تعتد آخر الأجلين) أي أن وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربصت إلى انقضائها ، ولا تحل بمجرد الوضع وإن انقضت المدة قبل الوضع تربصت إلى الوضع . وبه قال على رضى الله عنه أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد عنه بسند صحيح . وبه قال ابن عباس ويقال إنه رجع عنه ، ويقويه أن المنقول عن أتباعه وفاق الجماعة في ذلك (والقول الأول أصح) لحديث سبيعة المذكور في الباب ولعله لم يبلغ من خالف هذا القول والله

فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : قَدْ وَضَعَتْ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَيْسِيرٍ . فَاسْتَفْتَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٨ - باب ما جاء في عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا

١٢٠٨ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ . حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ زَيْنَبُ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ ، أُمِّهَا أَخْبَرَتْهُ بِهِذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ :

١٢٠٩ - قَالَتْ زَيْنَبُ : دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تَوَفَّى أَبُو هَامًا ، أَبُو سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ . فَدَعَتْ بِطَيْبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ خُلُقٍ أَوْ غَيْرُهُ ، فَدَهَمَتْ بِهِ جَارِيَةً . ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِهَا . ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ ! مَالِي بِالطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَمَّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تَعَالَى أَعْلَمُ . قَوْلُهُ (بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا) اسْمُهُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ (بَيْسِيرٍ) جَاءَ فِيهِ رَوَايَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ قَالَ الْخَافِضُ : وَاجْمَعْ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ مُتَعَذِّرًا لِاتِّحَادِ الْقِصَّةِ . قَالَ وَأَقْرَبُ مَا قِيلَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَاتِ نِصْفُ شَهْرٍ . قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

باب ما جاء في عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا

قَوْلُهُ (عَنْ زَيْنَبُ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ) هِيَ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَهِيَ رَيْبِيَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَخْبَرَتْهُ بِهِذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ) أَيْ الَّتِي ذَكَرْتُهَا بَعْدَ وَهِيَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَعَنْ زَيْنَبُ بِنْتِ جُمُوحٍ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ (فِيهِ صُفْرَةٌ خُلُقٍ) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُنْجَمَةِ طَيْبٌ مَرْكَبٌ مِنَ الزَّعْفَرَانِ وَغَيْرِهِ وَتَغْلِبُ عَلَيْهِ الْحُمْرَةُ وَالصُّفْرَةُ (أَوْ غَيْرُهُ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى خُلُقٍ (مَالِي بِالطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ) إِشَارَةً إِلَى أَنَّ آثَارَ الْحُزْنِ بَاقِيَةٌ عِنْدَهَا لَكِنْ لَمْ يَسْهَأْ . أَلَا امْتِثَالُ الْأَمْرِ

أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

١٢١٠ — قَالَتْ زَيْنَبُ: فَدَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوُفِّيَ أَخُوهَا. فَدَعَتُ بِطَيْبٍ فَسَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ! مَالِي فِي الطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ. غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

١٢١١ — قَالَتْ زَيْنَبُ: وَسَمِعْتُ أُمِّي، أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ ابْنَتِي تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا. وَقَدْ اشْتَكَّتْ عَيْنَيْهَا. أَفَنُكْحِلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ «لَا»

(أن تحد) بضم الفوقية وكسر الحاء المهملة من الإحداد. قال في النهاية أحدث المرأة على زوجها تحد فهي محدة وحدت تحدفهي حادة إذا حزنت عليه ولبست ثياب الحزن وترك الزينة. وفي المشارق لمياض: هو بضم التاء وكسر الحاء وقتعها مع ضم الحاء، يقال حدث واحد حدادا وإحدادا إذا امتنعت من الزينة والطيب وأصله المنع فالمعنى أن تمنع نفسها من الزينة وتترك الطيب (على ميت) أي من ولد أو والد وغيرهما (فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا) قال النووي جعلت أربعة أشهر لأن فيها ينفخ الروح في الولد وعشر للاحتياط انتهى (وقد اشتكت عينيها) وفي المشكاة وقد اشتكت عينيها - قال القاري بالرفع وفي نسخة بالنصب قال النووي رحمه الله في شرح مسلم: هو برفع النون. ووقع في بعض الأصول عيناها بالالف. قال الزركشي في التنقيح: ويجوز ضم النون على أنها هي المشتكية وقتعها فيكون في اشتكت ضمير الفاعل وهي المرأة الحادة. وقد رجح الأول بما وقع في رواية عيناها انتهى كلام القاري. قلت: وقد رجح الثاني رواية الترمذي هذه بلفظ: وقد اشتكت عينيها (أفنتكحلها) بالنون المفتوحة وضم الحاء وقتعها من باب نصر ومنع والضمير البارز إلى الابنة (لامرتين أو ثلاث مرات) شك من الراوي (كل ذلك) قال القاري بالنصب وفي نسخة بالرفع (يقول لا) قال ابن الملك فيه حجة لأحمد على أنه لا يجوز الاكتحال بالإحداد

نَمْ قَالَ « إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا . وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَا كُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْخَوْلِ » .

وَفِي الْبَابِ عَنْ فُرَيْعَةَ ابْنَةِ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ ، أُخْتِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . وَحَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ . حَدِيثُ زَيْنَبَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ ؛ أَنَّ الْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا ، تَتَّقِي فِي عِدَّتِهَا الطَّيِّبَ وَالزَّيْنَةَ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

الْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا لَا فِي رَمَدٍ وَلَا فِي غَيْرِهِ ، وَعِنْدَنَا وَعِنْدَ مَالِكٍ يَجُوزُ الْأَكْتِحَالُ بِهِ فِي الرَّمَدِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : تَسْكُتُ حَلَّ الرَّمَدِ لَيْلًا وَتَمْسُحُهُ نَهَارًا أَنْتَهَى . (إِنَّمَا هِيَ) أَى عَدَّتُكَنَّ فِي الدِّينِ الْآنَ (أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا) بِالنَّصْبِ عَلَى حِكَايَةِ لَفْظِ الْقُرْآنِ وَفِي الْمَشْكَاةِ عَشْرٌ بِالرَّفْعِ . قَالَ الْقَارِي : كَذَا فِي النُّسخِ الْحَاضِرَةِ وَالْأَصُولِ الْمَصْحُوحَةِ الْمُعْتَمَدَةِ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى أَرْبَعَةٍ (تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ وَقَفْحِهَا وَهِيَ رُوْثُ الْبَعِيرِ ، قَالَ فِي الْقَامُوسِ : الْبَعْرُ وَيَحْرُكُ وَاحِدَتُهُ بَاءٌ (عَلَى رَأْسِ الْخَوْلِ) أَى فِي أَوَّلِ السَّنَةِ . قَالَ الْقَاضِي : كَانَ مِنْ عَادَتِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا دَخَلَتْ يَدَيَا ضَيْقًا وَلَبِسَتْ شَرِيًّا بِهَا وَلَمْ تَمَسْ طَيِّبًا وَلَا شَيْئًا فِيهِ زَيْنَةٌ حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ ، ثُمَّ تَوَقَّى بِدَابَةِ حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ فَتَكْسِرُ بِهَا مَا كَانَتْ فِيهِ مِنَ الْعِدَّةِ بِأَنْ تَمْسَحَ بِهَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ تَخْرُجُ مِنَ الْبَيْتِ فَتَمْطِي بِعُرَّةٍ فَتَرْمِي بِهَا وَتَنْقَطِعَ بِذَلِكَ عِدَّتُهَا فَأُشَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ أَنَّ مَا شَرَعَ فِي الْإِسْلَامِ لِلْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا مِنَ الرِّبَاسِ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا فِي مَسْكَنِهَا وَبَرَكَ الْزَيْنِ وَالطَّيِّبِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ يَسِيرُ فِي جَنْبِ مَا تَكْبُدُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْتَهَى . قَوْلُهُ (حَدِيثُ زَيْنَبَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ قَوْلُهُ (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمُ الطَّيِّبَ وَالزَّيْنَةَ الْخ) وَقَدْ تَقَدَّمَ اخْتِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَكْتِحَالِ لِلْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا ، وَحَدِيثُ الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْأَكْتِحَالِ لَهَا سِوَاهُ احْتِنَاجَتِ إِلَى ذَلِكَ أَمْ لَا ، وَجَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ : فَتَسْكُتُ حَلَّيْنِ بِاللَّيْلِ ، وَتَغْسِلِيْنَهُ بِالنَّهَارِ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا

١٩ - بابُ مَا جَاءَ فِي الْمَظَاهِرِ يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ

١٢١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ الْبَيَاضِيِّ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَظَاهِرِ يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ ، قَالَ « كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

أَنهَا إِذَا لَمْ تَحْتَجْ إِلَيْهِ لَا يَحِلُّ ، وَإِذَا احتاجتْ لَمْ يَحْزَ بِالنَّهَارِ وَيَجُوزُ بِاللَّيْلِ مَعَ أَنْ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ ، فَإِذَا فَعَلْتَ مَسْحَتَهُ بِالنَّهَارِ انْتَهَى .

بابُ مَا جَاءَ فِي الْمَظَاهِرِ يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ

المظاهر اسم فاعل من الظهار بكسر المعجمة وهو قول الرجل لامرأته انت على كظهر أمي . وإنما خص الظاهر بذلك دون سائر الأعضاء لأنه محل الركوب غالباً ولذلك سمي الركوب ظهراً فشبهت الزوجة بذلك لأنها مركوب الرجل . فلو أضاف لغير الظاهر كالبطن مثلاً كان ظهاراً على الأظهر عند الشافعية . واختلف فيما إذا لم يعين الأم كأن قال كظهر أختي مثلاً . فعن الشافعي في القديم لا يكون ظهاراً بل يختص بالأم كما ورد في القرآن . وكذا في حديث خولة التي ظاهر منها أوس ، وقال في الجديد : يكون ظهاراً وهو قول الجمهور . وكذا في فتح الباري . ومذهب الحنفية ما ذكره صاحب شرح الوقاية بقوله هو تشبيه زوجته أو ما يعبر به عنها أو جزء شائع منها بعضو يحرم نظره إليه من أعضاء محارمه نسباً أو رضاعاً كانت على كظهر أمي ، أو رأسك أو نحوه أو نصفك كظهر أمي أو كبطنها أو كفخذها أو كفرجها أو كظهر أختي أو عمتي ويصير به مظاهراً ويحرم وطئها ودواعيه حتى يكفر انتهى . قوله (في المظاهر يواقع) أي يجامع (قال) تعلق به الجار المتقدم أي قال في شأن المظاهر الخ . قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه ابن ماجه وفي سنده محمد بن إسحاق وهو رواه عن محمد بن عمرو بالعمنة . (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم الخ) قال القاري في

وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا وَقَعَهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ ، فَعَمَلِيهِ كُفَّارَتَانِ . وَهُوَ
قَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ .

١٢١٣ — حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ
مُوسَى عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ . عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ :
أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَدْ ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ فَوَقَعَ عَلَيْهَا .
فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي ظَاهَرْتُ مِنْ أَمْرَاتِي فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ
أَكْفُرَ . فَقَالَ « مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ ، يَا حَكُّمُ اللَّهِ ؟ » قَالَ : رَأَيْتُ خُلُخَالَهَا
فِي ضَوْءِ الْقَمَرِ . قَالَ « فَلَا تَقْرَبْهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ » .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ .

المِرْقَاة : وَمَذْهَبُنَا أَنَّهُ إِنْ وَطَّئَهَا قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ اسْتَغْفَرَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ غَيْرَ
الْكُفَّارَةِ الْأُولَى ، وَلَسَكَنَ لَا يَمُودُ حَتَّى يَكْفُرَ . وَفِي الْمَوْطَأِ قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ يَظَاهِرُ
ثُمَّ يَمْسُهَا قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ عَنْهَا : يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَيَكْفُرُ ثُمَّ قَالَ : وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ
قَوْلَهُ (وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ) وَهُوَ مُتَقَوْلٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ
وَقَبِيصَةَ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَالزَّهْرِيَّ وَقَتَادَةَ . وَنَقَلَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالنَّخَعِيِّ
أَنَّهُ يَجِبُ ثَلَاثُ كُفَّارَاتٍ . وَحَدِيثُ الْبَابِ حُجَّةٌ عَلَى هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ . قَوْلُهُ (رَأَيْتُ
خُلُخَالَهَا) قَالَ فِي الصَّرَاحِ : خُلُخَالَ بِالْفَتْحِ بَأْيُ بَرْنَجْنِ جَمْعُهُ خُلَاخِيلُ . وَفِي رِوَايَةِ
ابْنِ مَاجَةَ : رَأَيْتُ بَيَاضَ حُجْلِيهَا فِي الْقَمَرِ . وَالْحُجْلُ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَيَفْتَحُ وَهُوَ
الْخُلُخَالُ (فَلَا تَقْرَبْهَا) أَيْ لَا تَجَامَعْهَا (حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ) أَيْ الْكُفَّارَةَ
قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ
وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ قَالَ الْحَافِظُ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ لَكِنْ أَعْلَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ بِالْإِسْرَافِ
وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ : رَوَاتُهُ ثِقَاتٌ وَلَا يَضُرُّ إِسْرَافَ مَنْ أَرْسَلَهُ . وَأَخْرَجَ الْبُزَارُ شَاهِدًا
لَهُ مِنْ طَرِيقٍ خَصِيفٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي
ظَاهَرْتُ مِنْ أَمْرَاتِي فَرَأَيْتُ سَاقَهَا فِي الْقَمَرِ فَوَاقَعْتُهَا قَبْلَ أَنْ أَكْفُرَ . فَقَالَ : كُفْرٌ
وَلَا تَعُدْ . وَقَدْ بَالِغَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ فَقَالَ لَيْسَ فِي الظَّاهِرِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

٢٠ - باب ما جاء في كفارة الظهار

١٢١٤ - حدثنا إسحاق بن منصور . حدثنا هارون بن إسماعيل الخزاز . حدثنا علي بن المبارك . حدثنا يحيى بن أبي كثير . حدثنا أبو سلمة ومحمد بن عبد الرحمن ؛ أن سلمان بن صخر الأنصاري ، أحد بني بياضة ، جعل امرأته عليه كظفر أمه حتى يمضي رمضان . فلما مضى نصف من رمضان وقع عليها ليلاً . فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « أعتق رقبة »

باب ما جاء في كفارة الظهار

قوله (أن سلمان بن صخر الأنصاري) هو سلمة بن صخر المذكور في الحديث المتقدم (أحد بني بياضة) بالنصب بدل من سلمان (حتى يمضي رمضان) قال الطيبي رحمه الله فيه دليل على صحة ظهار الموقت (وقع عليها) أي جامعها وفي رواية غير الترمذي قال : كنت امرأة قد أوتيت في جماع النساء ما لم يؤت غيره ، فلما دخل رمضان ظهرت من امرأتى حتى ينسلخ رمضان فرقا من أن أصيب في ليلتي شيئاً فأتابع في ذلك إلى أن يدركني النهار وأنا لا أقدر أن أنزع فبيتنا هي تخدمني من الليل إذ تسكشف لي منها شيء فوثبت عليها . فلما أصبحت غدوت على قومي فأخبرتهم خبري ، وقالت لهم انطلقوا معي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بأمرى . فقالوا : والله لا نفعل نتخوف أن ينزل فينا قرآن أو يقول فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالة يبقى علينا عارها ، ولكن اذهب أنت واصنع ما بدا لك ، فخرجت حتى أتيت النبي صلى الله عليه وسلم الخ (فذكر ذلك له) وفي رواية غير الترمذي : فأخبرته خبري فقال لي : أنت بذلك ؟ فقلت أنا بذلك . فقال : أنت بذلك ؟ فقلت : أنا بذلك . فقال : أنت بذلك ؟ قلت : نعم ها أنا ذا ، فأمض في حكم الله عز وجل ، فأنا صابر له (أعتق رقبة) ظاهره عدم اعتبار كونها مؤمنة ، وبه قال عطاء والنخعي وأبو حنيفة . وقال مالك والشافعي وغيرهما لا يجوز ولا يجزى . إعتاق الكافر لأن هذا مطلق مقيد بما في كفارة القتل من اشتراط الإيمان . وأجيب بأن تقييد حكم بما في حكم آخر مخاف لا يصح ولكنه

قَالَ : لَا أَجِدُهَا . قَالَ « فَصُمُّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ » قَالَ : لَا أَسْتَطِيعُ .
 قَالَ : « أَطْعِمِ سِتِّينَ مَسْكِينًا » قَالَ : لَا أَجِدُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِفِرْوَةَ بْنِ عَمْرٍو « أُعْطِيَ ذَلِكَ الْعَرَقَ (وَهُوَ مِكَتَلٌ يَأْخُذُ خَمْسَةَ
 عَشَرَ صَاعًا أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ صَاعًا) إِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا » .

يُؤَيِّدُ اعْتِبَارَ الْإِسْلَامِ حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السَّلْمِيِّ فَإِنَّهُ لَمَّا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ إِعْتِقِ جَارِيَتِهِ عَنِ الرِّقْبَةِ الَّتِي عَلَيْهِ قَالَ لَهَا : أَيْنَ اللَّهُ ؟ قَالَتْ فِي السَّمَاءِ
 فَقَالَ مَنْ أَنَا ؟ فَقَالَتْ : رَسُولُ اللَّهِ . قَالَ : فَاعْتِقِيهَا فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ . وَلَمْ يَسْتَفْصِلْهُ عَنِ
 الرِّقْبَةِ الَّتِي عَلَيْهِ ، وَتَرَكَ الِاسْتِفْصَالَ فِي مَقَامِ الْإِحْتِمَالِ يَزُلُ مِنْزِلَةُ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالَ
 كَذَا فِي النَّيْلِ وَغَيْرِهِ ، قُلْتُ فِيهِ شَيْءٌ فَتَفَكَّرَ (قَالَ فَصُمُّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ قَالَ لَا أَسْتَطِيعُ)
 وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِ التِّرْمِذِيِّ : وَهَلْ أَصَابَنِي مَا أَصَابَنِي إِلَّا فِي الصُّومِ . (قَالَ أَطْعِمِ سِتِّينَ
 مَسْكِينًا . قَالَ لَا أَجِدُ) فِي رِوَايَةِ غَيْرِ التِّرْمِذِيِّ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَقَدْ بَتْنَا
 لَيْلَتَنَا وَحَشَا مَا لَنَا عِشَاءً . (لِفِرْوَةَ بْنِ عَمْرٍو) بَفَتْحِ الْغَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ الْبِيَاضِ
 الْأَنْصَارِيِّ شَهِدَ بَدْرًا وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْمَشَاهِدِ . رَوَى عَنْهُ أَبُو حَازِمٍ التَّمَارِيُّ (ذَلِكَ
 الْعَرَقُ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ وَيُسَكَّنُ (وَهُوَ مِكَتَلٌ) بِكسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ السَّكَافِ
 وَفَتْحِ الْفَوْقِيَّةِ . قَالَ فِي الْقَامُوسِ : الْمِكَتَلُ كَنْبَرٌ زَنْبِيلٌ يَسَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا
 أَنْتَهَى . وَقَالَ فِي النِّهَايَةِ الْعَرَقُ بَفَتْحِ الرَّاءِ زَنْبِيلٌ مَنْسُوجٌ مِنْ خُوصٍ . وَفِي
 الْقَامُوسِ : عَرَقُ التَّمْرِ الشَّقِيقَةُ الْمَنْسُوجَةُ مِنَ الْخُوصِ قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُ الزَنْبِيلُ
 أَوْ الزَنْبِيلُ نَفْسُهُ وَيُسَكَّنُ أَنْتَهَى . وَهُوَ تَفْسِيرٌ مِنَ الرَّائِي (إِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا)
 أَيْ لِيُطْعَمَ سِتِّينَ مَسْكِينًا ، وَاحْتِجَ بِهَذَا الْحَدِيثِ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ لِكُلِّ
 مَسْكِينٍ مَدٌّ فَإِنَّ الْعَرَقَ يَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ :
 إِنَّ الْوَاجِبَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ ذَرَّةٌ أَوْ شَعِيرٌ أَوْ زَيْبٌ أَوْ نِصْفُ صَاعٍ
 مِنْ بَرٍّ وَاحْتِجُوا بِرِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ فَإِنَّهُ وَتَعَ فِيهَا : فَأَطْعِمِ وَسَقَا مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ
 سِتِّينَ مَسْكِينًا . قَالَ الشَّوْكَانِيُّ : وَظَاهَرِ الْحَدِيثُ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا
 وَلَا يَجْزِي . إِطْعَامَ دُونِهِمْ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
 وَأَصْحَابُهُ : أَنَّهُ يَجْزِي إِطْعَامَ وَاحِدٍ سِتِّينَ يَوْمًا أَنْتَهَى . وَقَالَ الطَّبْرِيُّ : فِي الْحَدِيثِ

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . يُقَالُ سَلَمَانُ بْنُ صَخْرٍ ، وَيُقَالُ سَلَمَةُ بْنُ صَخْرٍ الْبَيَاضِيُّ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ .

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِيلَاءِ

١٢١٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قَزَّعَةَ الْبَصْرِيُّ . حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ عُلْقَمَةَ .

حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : آلَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نِسَائِهِ ، وَحَرَّمَ . فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا ، وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ كَفَّارَةً . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَأَنْسٍ .

دليل على أن كَفَّارَةَ الظُّهَارِ مرتبة انتهى . قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وقد أعله عبدالحق بالانقطاع، وأن سليمان بن يسار لم يدرك سلمة . وقد حكى ذلك الترمذي عن البخاري وفي إسناده محمد بن إسحاق . قوله (وفي الباب عن خولة بنت ثعلبة وهي امرأة أوس بن الصامت) هذه العبارة ليست في بعض النسخ . وأخرج حديثها أبو داود وسكت عنه هو والمنذري وفي إسناده محمد بن إسحاق وهو رواه عن معمر بن النعمان .

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِيلَاءِ

هو مشتق من الآلية بالتشديد وهي اليمين والجمع ألياء وزن عطايا قال الشاعر:

قليل الألياء حافظ بيمينه فإن سبقت منه الآلية برت

لجمع بين المفرد والجمع . وفي الشرع الحلف الواقع من الزوج أن لا يطأ زوجته أربعة أشهر أو أكثر . ويأتي الكلام في ما يتعلق به عن قريب . قوله (آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) من الإيلاء أى حلف (وحرّم لجمل الحرام حلالاً الخ) في الصحيحين أن الذي حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفسه هو العسل . وقيل تحريم مارية . وروى ابن مردويه عن طريق عائشة ما يفيد الجمع بين الروایتين . وهكذا الخلاف في تفسير قوله تعالى : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك) الآية ومدة إيلائه صلى الله عليه وسلم من نisائه شهر كما ثبت في صحيح البخاري واختلف في سبب إيلائه صلى الله عليه وسلم فقليل سببه الحديث

حَدِيثُ مَسْلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ دَاوُدَ ، رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَغَيْرُهُ
عَنْ دَاوُدَ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مُرْسَلًا . وَلَيْسَ
فِيهِ (عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ) وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مَسْلَمَةَ بْنِ
عَلْقَمَةَ وَالْإِيلَاءِ أَنَّ يَحْلِفَ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَقْرُبَ امْرَأَتَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

الذى أنشأته حفصة كما في صحيح البخارى من حديث ابن عباس . واختلف أيضا
في ذلك الحديث الذى أفشته وقد وردت في بيانه روايات مختلفة . وقد اختلف
في مقدار مدة الإيلاء فذهب الجمهور إلى أنها أربعة أشهر فصاعدا ، قالوا فإن من
أخرجه حلف على أنقص منها لم يكن مؤلّيا . قوله (وفي الباب عن أبي موسى) لينظر
(وأنس) أخرجه البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم آلى من نساائه الحديث .
وفي الباب عن أم مسلة عند البخارى بنحو حديث أنس وعن جابر عند مسلم أنه
صلى الله عليه وسلم اعتزل نساءه شهرا قوله (وهذا أصح من حديث مسلة بن
علقمة) وأخرجه ابن ماجه . قال الحافظ في الفتح : رجاله موثقون واسكنه رجب
الترمذى إرساله على وقفه انتهى . قوله (والإيلاء أن يحلف الرجل أن لا يقرب
امراته أربعة أشهر وأكثر) الإيلاء في اللغة . الحلف وفي الشرع هو ما ذكره
الترمذى فلو قال لا أقربك ولم يقل والله . لم يكن مؤلّيا . وقد فسر ابن عباس به
قوله تعالى : (الذين يؤلون من نساءهم) بالقسم أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر
وعبد بن حميد وفي مصحف أبي بن كعب : للذين يقسمون . أخرجه ابن أبي داود
في المصاحف عن حماد ثم عند أبي حنيفة وأصحابه والشافعى في الجديد : إذا حلف
على ترك قربان زوجته أربعة أشهر يكون مؤلّيا . واشترط مالك أن يكون
مضراها أو يكون في حالة الغضب . فإن كان للإصلاح لم يكن مؤلّيا . ووافقه
أحمد وأخرج نحوه عبد الرزاق عن علي . وكذلك أخرجه الطبري عن ابن عباس
وعلى والحسن . وحجة من أطلق إطلاق قوله تعالى (الذين يؤلون) الآية . واتفق
الائمة الأربعة وغيرهم على أنه لو حلف أن لا يقرب أقل من أربعة أشهر لا يكون
مؤلّيا . وكذلك أخرجه الطبري وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس
قال : كان إيلاء الجاهلية السنة والستين ، فوقت الله لهم أربعة أشهر وعشرا .

فأكثر . واختلف أهل العلم فيه إذا مضت أربعة أشهر . فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : إذا مضت أربعة أشهر يوقف . فإما أن ينفى ، وإما أن يطلق . وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق . وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بآئنة . وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة .

فن كان إيلؤه أقل فليس بإيلاء . قوله (فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : إذا مضت أربعة أشهر يوقف) أى المولى يعنى لا يقع بمضى هذه المدة الطلاق بل يوقف المولى (فإما ينفى) أى يرجع (وإما أن يطلق) وإن جامع زوجته فى أربعة أشهر فليس عليه إلا كفارة يمين (وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق) وسائر أهل الحديث كما ستعرف . روى البخارى فى صحيحه عن ابن عمر قال : إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق يعنى المولى . قال البخارى : ويذكر ذلك عن عثمان وعلى وأبى الدرداء وعائشة واثني عشر رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . وقد ذكر الحافظ فى الفتح من وصل هذه الآثار ثم قال : وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وسائر أصحاب الحديث ، إلا أن للباسكية والشافعية بعد ذلك تفاريع يطول شرحها ، منها أن الجمهور ذهبوا إلى أن الطلاق يكون فيه رجعيًا ، لكن قال مالك : لا تصح رجعته إلا أن جامع فى العدة . وقال الشافعي : ظاهر كتاب الله تعالى على أن له أربعة أشهر ومن كانت له أربعة أشهر أجلاً فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضى ، فإذا انقضت فعليه أحد أمرين ، إما أن ينفى وإما أن يطلق . فلهذا قلنا لا يلزمه الطلاق بمجرد مضى المدة حتى يحدث رجوعاً أو طلاقاً . ثم رجح قول الوقف بأن أكثر الصحابة قال به ، والترجيح قد يقع بالأكثر مع موافقة ظاهر القرآن . ونقل ابن المنذر عن بعض الأئمة قال : لم يجد فى شيء من الأدلة أن العزيمة على الطلاق تكون طلاقاً ولو جاز لسكان العزم على النفي فيشأ ولا قائل به ، وكذلك ليس فى شيء من اللغة أن البين الذى لا ينوى به الطلاق تقتضى طلاقاً . وقال غيره :

٢٢ - باب ما جاء في اللعان

١٢١٤ - حدثنا هناد. حدثنا عبدة بن سليمان ، عن عبد الملك ابن أبي سليمان ، عن سعيد بن جبير قال : سُئِلْتُ عن المتلاعنين

العطف على الأربعة أشهر بالفاء يدل على أن التخيير بعد مضي المدة ، والذي يتبادر من لفظ التربص أن المراد به المدة المضروبة ليقع التخيير بعدها . وقال غيره : جعل الله النية والطلاق معلقين بفعل المولى بعد المدة وهو من قوله تعالى (فإن قاؤا) وان عزموا . فلا يتجه قول من قال أن الطلاق يقع بمجرد مضي المدة انتهى ما في فتح الباري . (وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة . وهو قول الثوري وأهل الكوفة) وهو قول أبي حنيفة رحمه الله قال محمد في موطنه . بلغنا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت أنهم قالوا إذا آلى الرجل من امرأته فضت أربعة أشهر قبل أن يني . فقد بانت بتطليقة بائنة ، وهو خاطب من الخطاب وكانوا لا يرون أن يوقف بعد الأربعة . وقال ابن عباس في تفسير هذه الآية (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن قاؤا فإن الله غفور رحيم ، وان عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم) قال النبی في الإجماع في الأربعة الأشهر وعزيمة الطلاق انقضاء الأربعة ، فإذا مضت بانت بتطليقة ولا يوقف بعدها ، وكان عبد الله بن عباس أعلم بتفسير القرآن من غيره : وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامية انتهى ما في الموطأ . قلت : هذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها الصحابة رضي الله عنهم أجمعين وقد عرفت أن مذهب أكثر الصحابة رضي الله عنهم هو ما ذهب إليه مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وسائر أهل الحديث . ويوافقه ظاهر القرآن فتفسر والله تعالى أعلم .

باب ما جاء في اللعان

هو ما أخذ من اللعن لأن الملاعن يقول : لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . واختير لفظ اللعن دون الغضب في التسمية لأنه قول الرجل وهو الذي بدأ به في الآية ، وهو أيضاً يبدأ به ، وله أن يرجع عنه فيسقط عن المرأة بغير عكس . وقيل سمي لعنا لأن اللعن الطرد والإبعاد وهو مشترك بينهما وإنما خصت المرأة

عَنْ إِمَارَةَ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَيْفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؟ فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ. فَقُمْتُ
مَكَانِي إِلَى مَثَرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ فَقِيلَ لِي: إِنَّهُ
قَائِلٌ. فَسَمِعَ كَلَامِي فَقَالَ: ابْنُ جُبَيْرٍ! أَدْخُلْ، مَا أَجَاءَكَ إِلَّا حَاجَةٌ.
قَالَ: فَدَخَلْتُ فَإِذَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بِرَدْعَةٍ رَحِلٍ لَهُ. فَقُلْتُ:

بلفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة إليها لأن الرجل إذا كان كاذباً لم يصل ذنبه إلى
أكثر من القذف وإن كانت هي كاذبة فذنبها أعظم لما فيه من تلويث الفراش ،
والتعرض لإلحاق من ليس من الزوج به ، فتنشر المحرمة وتثبت الولاية والميراث
لمن لا يستحقهما . قاله الحافظ في الفتح . وقال ابن الهمام في شرح الهداية : اللعان
مصدر لاعن واللعن في اللغة الطرد والإبعاد وفي الفقه اسم لما يجري بين الزوجين
من الشهادات بالألفاظ المعلومات ، وشرطه قيام النكاح وسببه قذف زوجته
بما يوجب الحد في الأجنبية ، وحكمه حرمتها بعد التلاعن ، وأهله من كان أهلاً
لشهادة . فإن اللعان شهادات مؤكدة بالإيمان عندنا . وأما عند الشافعي فأيمان
مؤكدات بالشهادات ، وهو الظاهر من قول مالك وأحمد . انتهى كلام ابن الهمام
مختصراً . قوله (في إمارة مصعب بن الزبير) أي حين كان أميراً على العراق (فإ
دريت) أي ما علمت (فقمتم مكانى إلى منزل عبد الله بن عمر) وفي رواية لمسلم :
فضيت إلى منزل ابن عمر بمكة فظهر أن في رواية الترمذي حذفاً تقديره : فقمتم
مكانى وسافرت إلى منزل عبد الله بن عمر بمكة . وفي رواية عبد الرزاق عن معمر
عن أيوب عن سعيد بن جبير قال : كنا بالسكوفة نختلف في الملاعنة يقول بعضنا
يفرق بينهما ويقول بعضنا لا يفرق ، فظهر من هذا أنه سافر من السكوفة . قال
الحافظ في الفتح : ويؤخذ منه أن الخلاف في ذلك كان قديماً وقد استمر عنان
الجبى من فقهاء البصرة على أن اللعان لا يقتضى الفرقة وكأنه لم يبلغه حديث ابن
عمر انتهى (أنه قائل) من القيلولة وهي النوم نصف النهار (فقال ابن جبير)
برفع ابن وهو استفهام أي أنت ابن جبير ؟ (مفترش بردعة رحل)
بفتح الموحدة وسكون الراء وبالดาล المهملة وفي رواية مسلم بالبدال المعجمة
قال في الصراح : بردعة كليم كذير بالان بريشت شترهند انتهى . وقال في
القاموس : البردعة المجلس يلتقى تحت الرحل وقال فيه البردعة ، البردعة انتهى . وفيه

يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُتَلَعَيْنَانِ، يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا؟ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ انْعَمَ .
 إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ . آتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ أَحَدَنَا رَأَى امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ ،
 كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ إِنْ تَكَلَّمَ ، تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ . وَإِنْ سَكَتَ ، سَكَتَ
 عَلَى أَمْرِ عَظِيمٍ . قَالَ فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ .

فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ ، آتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي
 سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيَ بِهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَاتِ آتَى فِي سُورَةِ النُّورِ
 (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) حَتَّى خَتَمَ
 الْآيَاتِ . فَدَعَا الرَّجُلَ فَتَلَاهُنَ عَلَيْهِ . وَوَعَّظَهُ وَذَكَّرَهُ وَأَخْبَرَهُ أَنَّ
 عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ . فَقَالَ : لَا ، وَالَّذِي بَعَثَكَ
 بِالْحَقِّ ! مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا . ثُمَّ تَنَّى بِالْمَرْأَةِ فَوَعَّظَهَا وَذَكَّرَهَا . وَأَخْبَرَهَا
 أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ ، فَقَالَتْ : لَا ، وَالَّذِي بَعَثَكَ
 بِالْحَقِّ ! مَا صَدَقَ . قَالَ ، فَمَبْدَأُ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ
 لَمِنَ الصَّادِقِينَ . وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لِعُنَّةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ .
 ثُمَّ تَنَّى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ .

زهادة ابن عمر وتواضعه . وزاد مسلم في روايته متوسد وسادة حشوها ايافه
 (يا أبا عبد الرحمن) هذا كنية عبد الله بن عمر رضى الله عنه (والذين يرمون
 أزواجهم) بالزنا (ولم يكن لهم شهداء) عليه (إلا أنفسهم) وقع ذلك لجماعة
 من الصحابة كذا في تفسير الجلالين (حتى ختم الآيات) والآيات مع تفسيرها
 هكذا (فشهادة أحدهم) مبتدأ (أربع شهادات) نصب على المصدر (بالله إنه لمن
 الصادقين) فيما روى به من زوجته من الزنا (والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان
 من الكاذبين) في ذلك وخبر المبتدأ يدفع عند حذف الفذف (ويدرا) يدفع (عن المذاب)
 أي حد الزنا الذي ثبت بشهادته (أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين)

وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ . ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا
وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَحَدِيثَهُ وَابْنِ مَسْعُودٍ .
حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ
أَهْلِ الْعِلْمِ .

فَيَا رَهَاهَا بِهِ مِنَ الزَّوْنِ (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ)
فِي ذَلِكَ (وَلَوْلَا فَضْلَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ) بِالْإِسْتِرَافِ فِي ذَلِكَ (وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ) بِقَبُولِهِ
التَّوْبَةَ فِي ذَلِكَ وَغَيْرِهِ (حَكِيمٌ) فَيَا حَكَمَ بِهِ فِي ذَلِكَ وَغَيْرِهِ لِبَيِّنِ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ ،
وَعَاجِلِ بِالْعُقُوبَةِ مَنْ يَسْتَحِقُّهَا كَذَا فِي تَفْسِيرِ الْجَلَالِينَ .

قوله : (وذكره) بالتشديد أى خوفه من عذاب الله (وأخبره أن عذاب
الدنيا) وهو حد القذف (أهون من عذاب الآخرة) والعاقلة يختار الأيسر على
الأعسر (وأخبرها أن عذاب الدنيا) وهو الرجم قال النووي : فيه أن الإمام
يعظ المتلاعنين ويخوفهما من وبال اليمين الكاذبة ، وإن الصبر على عذاب الدنيا
وهو الحد أهون من عذاب الآخرة (فبدأ بالرجل) فيه أن الابتداء في اللعان
يكون بالزوج لأن الله تعالى بدأ به ، ولأنه يسقط عن نفسه حد قذفها وينفى النسب
إن كان . ونقل القاضي وغيره إجماع المسلمين على الابتداء بالزوج ، ثم قال الشافعي
وطائفة : لو لاعت المرأة قبله لم يصح لعانها ، وصححه أبو حنيفة وطائفة ، قاله
النووي (فتشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين الخ) وهذه ألقاظ اللعان وهي
بجمع عليها (ثم فرق بينهما) احتج به الثوري وأبو حنيفة وأتباعهما على أنه
لا تقع الفرقة بين المتلاعنين حتى يوقعها عليهما الحاكم . وذهب مالك والشافعي
إلى أن الفرقة تقع بنفس اللعان . قال مالك وغالب أصحابه : بعد فراغ
المرأة . وقال الشافعي وأتباعه وسحنون من المالكية : بعد فراغ الزوج . واعتل
بأن اللعان المرأة إنما شرع لدفع الحد عنها بخلاف الرجل فإنه يريد على ذلك في
حقه نفي النسب ولحاق الولد وزوال الفرائض وتظهر فائدة الخلاف في التوارث
لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل ، وفيما إذا علق طلاق امرأة بفراق أخرى ثم
لأعن الأخرى . قوله (وفي الباب عن سهل بن سعد) أخرجه الشيخان (وابن
عباس) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما (وحديثه) لينظر من أخرجه (وابن
مسعود) أخرجه مسلم قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه

١٢١٥ — حدثنا قُتَيْبَةُ . حدثنا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ
ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : لَاعَنَّ رَجُلٌ أَمْرَاتَهُ . وَفَرَّقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا
وَأُلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْأُمِّ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٢٣ — بَابُ مَا جَاءَ أَيْنَ تَعْتَدُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا

١٢١٦ — حدثنا الْأَنْصَارِيُّ حدثنا مَعْنٌ . حدثنا مَالِكُ عَنْ سَعْدِ
ابْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ ، عَنْ عَمَّتِهِ زَيْنَبَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ
عَجْرَةَ : أَنَّ الْفَرِيعَةَ بِنْتَ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ ، وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدٍ

الشيخان . قوله (لاعن رجل امراته) هو عويمر العجلاني وزوجته خولة بنت
قيس العجلانية ، قاله الحافظ في مقدمة الفتح . وقد وقع اللعان في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم من صحابيين أحدهما عويمر العجلاني رضى زوجته بشريك ابن
سحماء قتلاهما ، وكان ذلك سنة تسع من الهجرة . وثانيهما هلال بن أمية بن عامر
الأنصاري ، وخبرهما مروى في الصحيحين وغيرهما (وفرق النبي صلى الله
عليه وسلم) قال القاري : فيه تنبيه على أن التفرقة بينهما لا تكون إلا بتفريق
القاضي والحاكم . وقال زفر تقع الفرقة بنفس تلاعنهما . وهو المشهور من مذهب
مالك والمروى عن أحمد انتهى (وألحق الولد بالأم) أى في النسب والوراثة فيرث
ولد الملاعنة منها وترث منه ولا وراثة بين الملاعن وبينه . وبه قال جمهور العلماء
ووقع في آخر حديث سهل ابن سعد عند البخارى وغيره قال يعنى ابن شهاب :
ثم جرت السنة في ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله له . قوله (هذا حديث
حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والبيهقى وابن ماجه .

بَابُ مَا جَاءَ أَيْنَ تَعْتَدُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا

قوله : (عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة) البلوى المدنى حليف الأنصار
ثقة من الخامسة (عن عمتها زينب بنت كعب بن عجرة) بضم العين وسكون الجيم
زوج أبى سعيد الخدرى مقبولة من الثانية ويقال لها حجة (أن الفريعة) بضم الفاء

أُخْبِرْتُمْ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْأَلُهُ أَنْ
تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خَدْرَةَ . وَأَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أُعْبِدٍ لَهُ
أَبْقَوْا ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِطَرْفِ الْقُدُومِ لِحَقِّهِمْ فَقَتَلُوهُ . قَالَتْ : فَسَأَلْتُ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي . فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْ لِي
مَسْكَنًا يَمْلِكُهُ ، وَلَا نَفَقَةً . قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« نَعَمْ » . قَالَتْ : فَانْصَرَفْتُ ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ (أَوْ فِي الْمَسْجِدِ)
نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَوْ أَمَرَ بِي فَتَوَدَّعْتُ لَهُ) فَقَالَ
« كَيْفَ قُلْتِ » ؟ قَالَتْ : فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ لَهُ مِنْ
شَأْنِ زَوْجِي . قَالَ أَمَكْنِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ » قَالَتْ :
فَاعْتَدَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . قَالَتْ : فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ ، أَرْسَلَ
إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ . فَاتَّبَعَهُ وَقَضَى بِهِ .

١٢١٧ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ
إِسْحَاقَ بْنِ كُثَيْبٍ . حَدَّثَنَا عُجْرَةَ . فَذَكَرَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

وقبح الراء (بنت مالك بن سنان) بكسر السين (وهي) أى الفريضة زينب (أنها)
أى الفريضة (تسأله) حال أو استئناف تعليل (فى بنى خدره) بضم الخاء المعجمة
وسكون الدال المهملة أبو قبيلة (فى طلب أعبد) بفتح فسكون فضم جمع عبد
(أبقوا) بفتح الموحدة أى هربوا (حتى إذا كان) أى زوجها (بطرف القدوم)
بفتح القاف وضم الدال مشددة ومخففة موضع على ستة أميال من المدينة (حتى)
إذا كنت فى الحجره (أى الحجره الشريفة (أو فى المسجد) أى المسجد النبوى
وهو مسجد المدينة (قال امكئى) بضم الكاف أى توقفى واثبقى (فى بيتك) أى
الذى كنت فيه (حتى يبلغ الكتاب) أى العدة المكتوب عليها أى المفروضة
(أجله) أى مدته ، والمعنى حتى تنقضى العدة وسميت العدة كتابا لأنها فريضة من
الله تعالى قال تعالى (كتب عليكم) أى فرض (فلما كان عثمان) أى خليفة وأمير
المؤمنين قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مالك فى الموطأ وأبو داود

بسم الله الرحمن الرحيم

أبواب البيوع

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - باب ما جاء في ترك الشبهات

١٢١٨ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حدثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مُجَالِيدٍ ،
عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ « الْحَلَالُ بَيْنُ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ . وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ . لَا يَدْرِي
كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَمِنَ الْحَلَالِ هِيَ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ . فَمَنْ تَرَكَهَا . اسْتَبْرَأَ »

أبواب البيوع

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب ما جاء في ترك الشبهات

قوله (عن الشعبي) بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة وبموحدة هو
عامر بن شراحيل الفقيه المشهور قال مكحول : ما رأيت أفقه منه ثقة فاضل توفي
سنة ١٠٣ ثلاث ومائة . قوله (الحلال بين) بتشديد الياء المكسورة أى واضح لا يخفى
حله بأن ورد نص على حله أو مهد أصل يمكن استخراج الجزئيات منه كقوله تعالى
(خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) فإن اللام للنفع فعلم أن الأصل فى الأشياء الحل
إلا أن يكون فيه مضرة (والحرام بين) أى ظاهر لا يخفى حرمة بأن ورد نص
على حرمة كالفواحش والمحارم والميتة والدم ونحوها أو مهد ما يستخرج منه
نحو كل مسكر حرام (وبين ذلك) المذكور من الحلال والحرام وفى رواية
الصحيحين وبينهما (مشتهات) بكسر الموحدة أى أمور ملتبسة غير مبينة لكونها
ذات جهة إلى كل من الحلال والحرام (لا يدري كثير من الناس) قال الحافظ :
مفهوم قوله كثير أن معرفة حكمها ممكن ، لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون
فالشبهات على هذا فى حق غيرهم . وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد
الدليلين (فمن تركها) أى المشتهات (استبرأ) استفعال من البراءة أى طلباً

والعامة من فقهائنا انتهى . (وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : للراءة أن تعتمد حيث شاءت وإن لم تعتمد في بيت زوجها) وهو قول علي وابن عباس وعائشة كما في شرح السنة . وقال العمري في البناية : وجاء عن علي وعائشة وابن عباس وجابر أنها تعتمد حيث شاءت . وهو قول الحسن وعطاء والظاهرية انتهى . واستدل لهم بما أخرجه الدارقطني عن محبوب بن محرز عن أبي مالك النخعي عن عطاء بن السائب عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المتوفى عنها زوجها أن تعتمد حيث شاءت . قال الدارقطني لم يسنده غير أبي مالك النخعي وهو ضعيف . قال ابن القطان ومحبوب بن محرز أيضاً ضعيف وعطاء مختلف وأبو مالك أضعفهم فلذلك أعله الدارقطني به ، وذكر الجميع أصوب لاحتمال أن يكون الجنابة من غيره ؛ انتهى كلامه كذا في نصب الراية . (والقول الأول أصح) فإن دليله أصح من دليل القول الثاني . قال القاضي الشوكاني في النيل : قد استدلل بحديث غريفة على أن المتوفى عنها تعتمد في المنزل الذي بلغها نعي زوجها وهي فيه ولا تخرج منه إلى غيره . وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وقد أخرج ذلك عبد الرزاق عن عمر وعثمان وابن عمر وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور عن أكثر أصحاب ابن مسعود والقاسم بن محمد وسالم ابن عبد الله وسعيد بن المسيب وعطاء . وأخرجه حماد عن ابن سيرين وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم والأوزاعي وإسحاق وأبو عبيد قال : وحديث غريفة لم يأت من خالفه بما ينتهز لمعارضته فالتمسك به متمين انتهى .